

# نظرية الكسب عند الأشعرية

إعداد

الدكتور / سالم بن محمد القرني

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

---

## المقدمة :

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً ، هدى من كتب له السعادة ، وأضل من كتب عليه الشقاوة ، وعلم أهل الجنة ويسرهم لعمل أهلها ، وعلم أهل النار ويسرهم لعمل أهلها ، أشهد أنه الخالق الباري المصور ، أهل الأسماء الحسنى والصفات العلى ، ذو الإرادة النافذة والمشئنة الشاملة ، والقدرة المطلقة ، والإحاطة التامة ، خلق فسوى ، وقدر فهدى لا إله إلا هو له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله ، خاتم الرسل ، وأزكى الأنبياء ، وأكثر الأتباع ، معلم الناس الخير ، سيد ولد آدم وصاحب المقام المحمود ، بلغ الأمر والنهي ، ونصح للناس ، وأخبر عن الثواب على الأعمال ، والأجر على الإحسان ، وحذر من الانحراف والخذلان ، والبعد عن طاعة الرحمن ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد :

فأفعال العباد هي من الله تعالى خلقاً وإيجاداً وتقديراً ، وهي من العباد فعلاً وعملاً وكسباً ، فالله هو الخالق لفعل العبد ، والعبد فاعل لفعله .

ونصوص الكتاب والسنة دالة على شمول خلق الله ، وقدرته سبحانه على كل شيء من الأعمال والأوصاف ، وهي أيضاً دالة على أن العباد هم الفاعلون حقيقة لأفعالهم من الخير والشر ، وعلى هذا اتفق أهل السنة والجماعة ، وعلموا أن كل خير وشر إنما هو بقضاء الله وقدره ، وأنه الفعال لما يريد ، لا يكون شيء إلا بإرادته ، ولا يخرج عن مشيئته ، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره ، ولا يصدر إلا عن تدبيره ، ولا محيد لأحد عن القدر ، ولا يتجاوز ما خط في اللوح المحفوظ ، وأنه خالق أفعال العباد ، من

الطاعات والمعاصي ، ومع ذلك فقد أمر العباد ونهاهم وجعلهم مختارين لأفعالهم غير مجبورين عليها ، بل هي واقعة بحسب قدرتهم وإرادتهم .

وقد حصل الانحراف عن هذا من بعض المتسبين للإسلام في القدر كله - أي القدر العام - بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، في الفتنة التي كانت بين عبد الله بن الزبير وبين بني أمية ، على يد معبد الجهني<sup>(١)</sup> في البصرة .

أما الانحراف في القدر الخاص ، وهو المتعلق بأفعال العباد ، حسننها وسيئها ، صالحها وفاسدها ، فكان في عهد الخليفة الزاهد عمر ابن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ ، في المائة الأولى من الهجرة ، على يد غيلان الدمشقي<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المحدث ، التابعي ، العالم المبتدع ، معبد بن عبد الله بن عكيم الجهني ، نزيل البصرة ، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة ، روى الحديث عن كثير من الصحابة ، ووثقه ابن معين في الرواية ، حضر يوم التحكيم ، وانتقل من البصرة إلى المدينة فنشر مذهبه فيها ، وخرج مع ابن الأشعث على الحجاج فجرح فأقام علي بمكة . قيل : قتله الحجاج ، وقيل : صلبه عبد الملك بن مروان سنة ٨٠ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء ٤/ ١٨٥ - ١٨٧ ، البداية والنهاية ٩/ ٣٤ .

(٢) الكاتب ، البليغ ، القدري ، أبو مروان ، غيلان بن مسلم الدمشقي ، ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه ، بعد معبد الجهني ، قال مع القدر : إن الإمامة تصلح في غير قریش ، قيل : تاب عن القول بالقدر ، في حياة عمر بن عبد العزيز ، فلما مات عمر جاهر بقوله ، فطلبه هشام بن عبد الملك وأحضر الأوزاعي لناظرته فأفتى الأوزاعي بقتله ، فصلب على باب كيسان بدمشق بعد سنة ١٠٥ هـ .

انظر : الأعلام للزركلي ٥/ ١٢٤ .

فكانت بعد مقولته طائفتان : القدرية القائلة بأن الله لا يعلم بأفعال العباد إلا بعد وقوعها ، والمتأخرون منهم لا ينفون علمه سبحانه بها قبل وقوعها ، فالله -على مذهبهم - شاء الإيمان من الكافر ولكن الكافر شاء الكفر ، وفروا إلى هذا لئلا يقولوا : شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه ، فهم ينكرون مرتبتي الإرادة والخلق من مراتب القدر ، وينفونها عن الله ويثبتونها للعبد ، فأصبح العبد عندهم خالقاً لأفعال نفسه ، وظنوا أن الآيات الدالة على قدرة العبد ومشيئته وإرادته ، تبرر لهم ما ذهبوا إليه .

وغفلوا عن الفرق بين ما هو خلق لله تعالى وما هو مخلوق له سبحانه .

وما علموا أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وليست هي نفسها فعل الرب ، حتى لا يضاف إلى الله تعالى ما يفعله العباد من الظلم والكذب والقبیح ، لأن هذه الصفات يتصف بها من كانت فعلاً له كما يفعلها العبد وتقوم به ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره .

كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك .

فالله خالق أفعال العباد بمعنى أنها مخلوقة له ، والعباد فاعلون لأفعالهم ولهم قدرة مع الفعل والترك ، وهم متمكنون من ذلك بما مكنهم الله تعالى ، وهذا لا يعارض ما سبق من أن الله تعالى خالق أفعالهم ، والعباد فاعلون حقيقة ولهم إرادة ومشیئة .

وظهرت أيضاً طائفة أخرى هم أتباع جهنم بن صفوان فغلوا في إثبات القدر والإرادة لله ، حتى قالوا : كل ما يفعله الإنسان مجبور عليه وليس في نفسه صرفه ، بل هو في ذلك كالريشة في مهب الرياح وإنما تنسب إليه الأفعال مجازاً ، كقولهم : ( سار النهر ) .

وقالوا : كل ما يفعله العبد فهو طاعة محضه سواء كان كفراً ، أو إيماناً ، طاعة أو معصية .

وظنوا أن الأدلة التي تدل على أن الله خالق كل شيء ، وثبتت المشيئة لله وحده ، وأنه لا مشيئة للعبد إلا تحت مشيئة الله ، ظنوا أنها تبيح لهم القول بهذا الذي قالوه .

وما علموا أن قولهم هذا يؤدي إلى تعطيل الشرائع والكتب ورسالات الرسل ، لأن العبد على قولهم لا صرفة له حتى يهتدي بها ، وقد وردت نصوص كثيرة تدل على نسبة أفعال العبد إليه ، وأنه لو لم يكن له فعل لما صح أن تنسب الأفعال إليه ، ولما صح أن يجازى بالشواب عند الطاعة ، والعقاب عند المعصية ، كما غفلوا عن الفرق بين الحركة الإرادية الاختيارية وحركة الارتعاش أو التي لا إرادة للعبد أو لا قدرة له عليها .

ثم كانت بعد ذلك طائفة قالت : إنها أخذت بالوسط بين الطائفتين السابقتين ، وهم الأشعرية ومن وافقهم على مذهبهم ، فقالوا : إن أفعال العبد خلق لله وكسب للعبد ، وليس لقدرة العبد المخلوقة فيه أثر في فعله ، وبعضهم قال : المقدورين قدرتين هما قدرة الله وقدرة العبد . .

وهذا المذهب أطلق عليه : كسب الأشعري ، أو نظرية الكسب عند الأشعرية .

وقد حاولت الاقتصاد في حديثي عن الكسب عند الأشعرية وذلك هو هدفي في البحث ولعدم التطويل فيه ، ولغموضه عند الأشعرية والتباس الأمر فيه على كثير من الناس ، حتى أن أهله شهدوا بدقته وعدم وضوحه أو ظهور معناه كما يأتي إن شاء الله .

ثم لكل من المعتزلة والجبرية والأشعرية مناقشات فيما بينهم قد أطال كل فريق في الرد على الآخر ، وهذا مفيد في بيان ما في مذهب كل واحد منهم من باطل ، وما سلم كل من المعتزلة أو الأشعرية أو الجبرية من خطأ في مناقشاتهم ، وأقربهم للصواب ولا شك في ذلك : الأشعرية ، وإن كان بينهم تفاوت أيضاً في معنى نظرية الكسب أو تفسيرها كما سيأتي - إن شاء الله - لكن قولهم مال إلى قول الجبرية أو إلى الشرك في الربوبية حسب أقوالهم التي سنوردها إن شاء الله تعالى .

وكان من أهم ما دفعني إلى كتابة هذه الأسطر غموض مسألة الكسب عند كثير من الناس ، ثم تعصب الأشعرية لقولهم الفاسد تعصباً شديداً .

ثم إن هذه النظرية تنشر بين الناس وتثار من حين لآخر حتى تأذي منها العامة والخاصة ، ومن يتحرج من الجدل في هذه النظرية حتى هناك في العصور المتأخرة ، وقال بعض الشعراء في ذلك شعراً يبين فيه أن نظرية الكسب غير معقولة ، وما ابتدعه أهل الكلام من الألفاظ الأخرى المجملة مثل الجوهر والفرد والخلاء كل هذا يخالف ما كان عليه

الصدر الأول من التسليم والانقياد في الطاعة والاستغفار عند المعصية ،  
والرجاء والخوف ومحبة أمر الله وأمر رسوله ﷺ .

قال أبو القاسم الروحي من شعراء أهل تونس في قصيدة مطلعها :

أستغفر الله كل حين      قد ذهب العيش والهناء  
ثم قال :

ما الجوهر الفرد والخلاء	الله ربي ولست أدري
مالي عن صورة عراء	ولا الهوى التي تنادى
ولا ثبوت ولا انتفاء	ولا وجود ولا انعدام
ما جلب البيع والشراء	ولست أدري ما الكسب إلا
ما كان الناس أولياء	وإنما مذهبي وديني
ولا جدال ولا ارتياء	إذ لا فصول ولا أصول
يا حبذا كان الاقتفاء	ما تبع الصدر واقتفينا
ولم يكن ذلك الهذاء	كانوا كما يعلمون منهم
أشعري الصيف والشتاء	يا أشعري الزمان إنني
والخير عن مثله جزاء	أنا أجزي بالشر شراً
فرب أعصي ولي رجاء	وإنني إن أكن مطيعاً
أطاعه العرش والشراء	وإنني تحت حكم بار
أتاحه الحكم والقضاء	ليس باستطاركم ولكن
له إلى رأيه انتماء	لو حدث الأشعري عمن

فقال أخبرهم بأني ممّا يقولونه براء<sup>(١)</sup>

فالله هو الخلاق العليم ، فلا تضاف صفة الخلق إلا إليه - سبحانه - ، ومن فعله - تعالى : - خلقه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِيدِي ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن فعله - تعالى - كلامه واستواؤه ، ونزوله ، ورضاه ، وهذا لا يسمى خلقاً ؛ لأنه يلزم من ذلك أن يكون كلامه واستواؤه ونزوله ورضاه مخلوقاً منفصلاً عنه .

والله - سبحانه وتعالى - ، فعله وصنعه عن كماله وجلاله ، فأفعاله عن أسمائه وصفاته ، ومشتقة منها ، كما قال - سبحانه - في الحديث القدسي : " وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها من اسمي " <sup>(٣)</sup> .

والعبد أيضاً أسمائه وصفاته عن أفعاله ، فيحدث له اسم العالم والكمال بعد حدوث العلم والكمال فيه<sup>(٤)</sup> .

والعبد يكمل بفعله ، وينقص بتركه الفعل ، وصلاحه يتبين بأفعاله لا بأفعال غيره ، فهو يخلق أول ما يخلق ويكون ناقصاً ، ثم يكمل ويصلح بفعله أو أفعاله<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أبجد العلوم للقنوي ١/ ٥٥٩ .

(٢) سورة ص : ٧٥ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في قطيعة الرحم ، وقال : " ... حديث صحيح " ، وابن حبان في صحيحه ١٨٧/٢ ، والحاكم في المستدرک (١٥٧/٤ - ١٥٩) بعدة أسانيد قال في آخرها : " وهذه الأحاديث كلها صحيحة ... " ووافقه الذهبي ، وأخرجه أحمد في المسند (١٩٧/١) ، (١٩٤) ، والطبراني في الكبير ٢/ ٣٥٥ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ٨/ ٣٨٧ .

(٥) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ٣٨٧ .



والله يطالب عباده بأعمالهم في حياتهم ويدعوهم إليها ويشيئهم ويعاقبهم عليها ، وأقدرهم على أعمالهم التي طالبهم بها ، فمن شاء له أن يقوم بالأمر والنهي مكنه من عمل الأوامر والانتهاض عن النواهي ، والآيات على ذلك كثيرة كآيات الوعد والوعيد ، وإرسال الرسل مبشرين ومنذرين ، وإيضاح المحجة من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين .

ولهذا كله جعلت هذا البحث على النحو التالي بعد هذه المقدمة :

- تعريف الكسب في اللغة .
- تعريفه في الاصطلاح .
- معناه عند المخالفين ومناقشتهم .
- الفرق بين الخلق والكسب .
- هل يطلق الكسب على الخالق ؟
- أصل القول بالكسب عند الأشعرية .
- تباين مذهب الأشعرية في الكسب .
- أثر قدرة العبد في الفعل عند الأشعرية .
- أدلة الأشعرية على نظرية الكسب ومناقشتها .
- نتائج البحث .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وآمل أن يكون هذا البحث مشاركة في إيضاح عقيدة التوحيد وعرضها للناس بأسلوب سهل واضح يبريء الذمة ويحقق الهدف ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الباحث

## الكسب في اللغة :

الكَسْبُ : أصله في اللغة : الجمع ، وبابه : ضَرَبَ ، فتقول :  
كَسَبَ يَكْسِبُ كَسْبًا : والكَسْبُ : السعي في طلب الرزق والمعيشة<sup>(١)</sup> .  
وكَسَبَ : أي عَمِلَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً  
وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله :  
﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وكسب أيضاً بمعنى : أصاب ، تقول : كسب مالا : أي أصابه<sup>(٥)</sup> .

وكسب : ربح ، فتقول : كسبت مالا : أي ربحت<sup>(٦)</sup> .

وكسب : تحمل ؛ تقول : كسب الإثم واكتسبه : تحمله<sup>(٧)</sup> .

واكتسب : تصرف واجتهد<sup>(٨)</sup> .

وممّا في معانيه : الكسب من السعي : الكد ، والكدح ، تقول :  
كدح : أي كسب ، وتقول : الكدح ، أي الكسب<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث ١٧١/٤ ، والقاموس المحيط مادة "ج د م"  
ومادة "ج ل ب" .

(٢) سورة البقرة : ٨١ .

(٣) سورة الطور : ٢١ .

(٤) سورة المسد : ٢ .

(٥) انظر : لسان العرب ٧١٦/١ ، والقاموس المحيط مادة "ك س ب" .

(٦) انظر : المصباح المنير ٢/ ٦٤٤ .

(٧) انظر : المصباح المنير ٢/ ٦٤٤ .

(٨) انظر : القاموس المحيط مادة "ك س ب" .

(٩) انظر : مختار الصحاح ص (٥٦٤) .

والاكتساب : عمل اليد والرجل واللسان ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(١)</sup> .

قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ : " لكل نفس ما اجتרכת ، وعملت من خير . وعليها . . . ما اكتسبت : ما عملت من شر " <sup>(٢)</sup> .

ويأتي بمعنى الإعانة<sup>(٣)</sup> في مثل قول خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا للنبي ﷺ : " إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل وتكسب المعدوم " <sup>(٤)</sup> .

ويأتي الكسب بمعنى ما يحصل عليه الكاسب أو العامل من مال أو ثواب أو غيرهما كما في الآية السابقة ، وكما في قول الله تعالى : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾<sup>(٥)</sup> أي للرجال نصيب من ثواب الله وعقابه مِمَّا اكتسبوا فعملوه من خير أو شر<sup>(٦)</sup> .

وفي الحديث : " شر الكسب مهر البغي و ثمن الكلب وكسب الحجام " <sup>(٧)</sup> . والكسب : الجوارح<sup>(٨)</sup> .

---

(١) آخر سورة البقرة .

(٢) انظر : تفسير الطبري ١٥٥ / ٣ .

(٣) انظر : لسان العرب ٧١٦ / ١ .

(٤) أخرجه البخاري في أول كتاب بدء الوحي ، وفي تفسير سورة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، وأبو عوانة في مسنده ١٣ / ١ .

(٥) سورة النساء : ٣٢ .

(٦) انظر : تفسير الطبري ٤٩ / ٥ .

(٧) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ومهر البغي . . . ١٩٨ / ٣ ، والنسائي في المجتبى في كتاب الصيد ، باب النهي عن ثمن الكلب .

(٨) مختار الصحاح ص ٥٧٠ ، ولسان العرب ٧١٧ / ١ .

واختلف الناس في الكسب والاكتساب هل هما بمنعنى واحد ، أو بينهما فرق ؟ .

فقال طائفة : معناهما واحد .

قال أبو الحسن علي بن أحمد<sup>(١)</sup> : " وهو الصحيح عند أهل اللغة ، ولا فرق بينهما "<sup>(٢)</sup> .

قال ذو الرمة<sup>(٣)</sup> :

ومطعم الصيد هبال لبغيته ألفى أباه لذلك الكسب يكتسب<sup>(٤)</sup>

وقال الآخرون : الاكتساب أخص من الكسب ؛ لأن الكسب ينقسم إلى كسبه لنفسه ولغيره ولا يقال : يكتسب .

---

(١) علامة الحديث ، ومسند الدنيا ، الشاعر علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي المعروف بابن البخاري ، أجاز له ابن الجوزي وكثيرون ، قال ابن تيمية : " بشرح صدرى إذا أدخلت ابن البخاري بيني وبين النبي ﷺ " توفي سنة ٦٩٠ هـ [ انظر : شذرات الذهب ٥/ ٤١٤ ، والأعلام ٤/ ٢٥٧ ] .

(٢) شفاء العليل ص ٢٨٠ .

(٣) الشاعر الأموي ، من فحول شعراء الإسلام ، وعد من الطبقة الثانية فيهم ، واسمه : غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود بن حارثة ، ... إلى مضر ، توفي في خلافة هشام بن عبد الملك ، وله أربعون سنة ، كما في الأغاني . انظر ترجمته في الأغاني ١٦/ ١٠٦-١٢٥ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٠٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٣/ ٩٤٩ .

(٤) من قصيدته المشهورة التي قال عنها جرير الشاعر : " ما أحببت أن ينسب إلي من شعر ذي الرمة إلا قوله : " ما بال عينيك منها الماء ينسكب " فإن شيطانه كان له فيها ناصحاً " اهـ وهذا مطلع القصيدة التي قال فيها هذا البيت . انظر : جمهرة أشعار العرب ٣/ ٩٤٩ ، ٩٦٧ .

قال الخطيئة<sup>(١)</sup> :

ألقيت كاسهم في قعر مظلمة      فاغفر عليك سلام الله يا عمر<sup>(٢)</sup>

قال ابن القيم في الفرق بين الكسب والاكتساب: " قلت :  
والاكتساب افتعال ، وهو يستدعي اهتماماً وتعملاً ، واجتهاداً ، وأما  
الكسب فيصح نسبته بأدنى شيء ففي جانب الفضل جعل لها حالها فيه  
أدنى سعي ، وفي جانب العدل لم يجعل عليها إلا مالها فيه اجتهاد  
واهتمام " <sup>(٣)</sup> .

فالفرق بين الكسب والاكتساب : أن الكسب يقال فيما أخذه  
لنفسه ولغيره ، ولهذا يتعدى إلى مفعولين ، فيقال : كَسَبْتُ زَيْدًا  
مالاً<sup>(٤)</sup> .

أما الاكتساب : فلا يقال إلا فيما يستفيده الإنسان لنفسه ، وعلى  
هذا فكل اكتساب كسب ، وليس كل كسب اكتساباً ، ومثاله في  
العربية كثير نحو : خبز واختبز ، وكتب واكتب<sup>(٥)</sup> .

---

(١) الشاعر المخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، الهجاء العنيف الذي لم يكد  
يسلم من لسانه أحد ، بل هجا زوجته وأباه وأمه ونفسه ، وأكثر من هجا  
الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب فسجنه بالمدينة فاستعطفه بأبيات منها  
هذا البيت فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس ، اسمه: جرول بن أوس بن مالك  
العبسي توفي نحو سنة ٤٥ هـ [ انظر : فوات الوفيات ١/ ٢٧٦ ، والأعلام ٢/  
١١٨ ] .

(٢) من الأبيات التي استطعف بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سبق  
[ انظر ديوانه ص ٢٨٢ ] .

(٣) شفاء العليل ص ٢٨٠ .

(٤) انظر : لسان العرب ١/ ٧١٦ ، والمصباح المنير ٢/ ٦٤٤ .

(٥) انظر : المفردات في غريب القرآن ص ٤٣٠ .

## والكسب قد ورد في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : عقد القلب وعزمه ، فمن ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهذه الآية دليل على أن العبد يؤاخذ في الأعمال بما كسب القلب ، ولا يؤاخذ بلغو اليمين ، كما في الآية الأخرى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فاللؤاخذة لم تقع إلا بما اجتمع فيه كسب القلب مع عمل الجوارح ، فأما ما وقع في النفس فإن الله تجاوز عنه ، ما لم يتكلم به أو يعمل <sup>(٣)</sup> ، وما وقع من لفظ أو حركة بغير قصد القلب وعلمه فإنه لا يؤاخذ به .

الوجه الثاني من الكسب : كسب المال من التجارة ، ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فالأول للتجار ، والثاني : للزراع .  
فكل صاحب مال فقد كسبه عن طريق التجارة أو الزراعة أو منهما <sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٥ . (٢) سورة المائدة : ٨٩ .

(٣) أخرج البخاري في كتاب الطلاق ، باب إذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي . . . عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم " ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب تجاوز الله عن حديث النفس . . . (١١٦/١) .

(٤) سورة البقرة : ٢٦٧ .

(٥) انظر : تفسير الطبري ٣/ ٨٠-٨١ .

الوجه الثالث من الكسب : السعي والعمل ، ومن ذلك :

قول الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فهذا كله للعمل .

وقد ورد الكسب في القرآن الكريم أيضاً في فعل الصالحات والسيئات ، وفيهما معاً .

### فمما ورد في فعل الصالحات :

قول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (٢٠١) أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله سبحانه : ﴿ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

### ومما ورد في السيئات :

قول الله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَّلَ كُلُّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذَ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله عز وجل : ﴿ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) سورة الأنعام : ١٥٨ .

(٥) سورة البقرة : ٧٩ .

(٤) سورة الأنعام : ٧٠ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا لَهُمْ جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
والآيات في هذا كثيرة .

**ومعاً ورد في الصالحات والسيئات معاً :**

قول الله سبحانه : ﴿ وَوَقَّيْتُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ تُوقَى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

والاكتساب قد ورد أيضاً في القرآن الكريم في فعل الصالحات والسيئات .

فمما ورد في اكتساب أو فعلها الصالحات :

قول الله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾<sup>(٥)</sup> .

**ومعاً ورد في اكتساب السيئات :**

قول الله تعالى : ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى

---

(١) سورة الأنعام : ١٢٠ .

(٢) سورة التوبة : ٩٥ .

(٣) سورة آل عمران : ٢٥ .

(٤) سورة آل عمران : ١٦١ .

(٥) سورة النساء : ٣٢ .



كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ .

ومِمَّا ورد فيهما معاً :

قول الله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قال الراغب الأصفهاني <sup>(٣)</sup> : " فقد قيل : خص الكسب ههنا بالصالح والاكْتِسَابُ بالسيء ، وقيل : عني بالكسب : ما يتحراه من المكاسب الأخروية ، وبالاكتساب : ما يتحراه من المكاسب الدنيوية <sup>(٤)</sup> .

وقيل : عني بالكسب ما يفعله الإنسان من فعل خير وجلب نفع إلى غيره من حيثما يجوز ، والاكتساب : ما يحصله لنفسه من نفع يجاوز تناوله " <sup>(٥)</sup> .

### نتيجة التعريف اللغوي للكسب :

- ١ - أن الكسب هو السعي في طلب الرزق والمعيشة والعمل والاجتهاد والتصرف بما يراه العبد من خير أو شر .
- ٢ - أن الاكتساب : عمل اليد والرجل واللسان ، وما يحصل عليه العامل من مال أو ثواب أو غيرهما .

---

(١) سورة النور : ١١ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٣) الأديب ، العالم ، الحكيم أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل صاحب التصانيف في الفنون المتعددة ، المتوفى سنة ٥١٢ هـ . انظر : الأعلام ٢/ ٢٥٥ ، ومقدمة كتاب المفردات .

(٤) المفردات للراغب ص ٤٣١ .

(٥) السابق ص ٤٣١ .

وهذان اللفظان يستعملان في الخير والشر والصالحات والسيئات وهما من أعمال القلوب والجوارح .

وعلى هذا فالكسب والاكتساب يستعملان في حق المخلوق دون الخالق ، ويفرق بين الكسب والخلق كما سيأتي ، وقبل ذلك يُمكن تعريف الكسب بأنه فعل وعمل واجتهاد وتصرف ، أو مال وتجارة أو ثواب أو عقاب .

### الكسب في الاصطلاح :

ولذلك عرف كسب العبد ، في الاصطلاح بما يأتي :

كسب العبد هو نفس فعله ، وصنعه ، وفعله خلق لله تعالى ، كما في قوله سبحانه : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> .

وقيل : الكسب هو : التعاطي والمباشرة ، وقصد الشيء ومحاولته .

لكن هذه أفعال أيضاً يقال فيها ما يقال في أفعال البدن من قيام وقعود وغير ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو جعفر ابن جرير الطبري المفسر : " وأصل الكسب العمل فكل عامل عمل عملاً بمباشرة منه لما عمل ، ومعاناة ، فهو كاسب لما عمل ، كما قال لييد بن ربيعة<sup>(٣)</sup> :

---

(١) سورة الصافات : ٩٦ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٨ / ٣٨٨ .

(٣) أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات ، الكريم =

لمعفر قهد تنازع شلوه غبس كواسب لايمن طعامها " (١) .  
قال الطبري أيضاً : " وإنما الكسب العمل ، والمكتسب  
المحترف " (٢) .

### معنى الكسب عند المخالفين ومناقشتهم :

والكسب عند الجبورية : " هو لفظ لا معنى له ولا حاصل  
تحته " (٣) ، ومنهم من قال : " اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن  
يكون لها فيه أمر " (٤) .

وعلى مذهبهم : فالعبد لا قدرة له ، وهو كالريشة في مهب  
الريح ، لا فعل له ، ولا إرادة ، ولا استطاعة ، وهذا تكذيب  
لنصوص الشرع ، ومخالفة للمعقول .

وفي المقابل قالت القدرية الكسب " هو الفعل القائم في محل قدرة  
العبد " (٥) أو " هو إحداث العبد لفعله بقدرته ومشئته استقلالاً ، وليس  
للرب صنع فيه ، ولا هو خالق فعله ، ولا مكوّنه ، ولا مريد له " (٦) .

---

= المعمر لبيد بن ربيعة بن مالك العامري ، يكنى بأبي عقيل ، من أهل عالية  
نجد ، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ ويعد من الصحابة ، توفي سنة ٤ هـ .  
انظر : الأعلام ٥ / ٢٤٠ ، وشعر لبيد بن الجاهلية والإسلام ص ٧ فما بعدها .

(١) شعر لبيد بن الجاهلية والإسلام ص ٢٨ .

(٢) تفسير الطبري ٥ / ١٢٩ .

(٣) شفاء العليل لابن القيم ص ٢٨٢ .

(٤) شفاء العليل لابن القيم ص ٢٩٩ .

(٥) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٤٥٩ .

(٦) شفاء العليل لابن القيم ص ٢٩٩ ، وانظر : الفصل لابن حزم ٣ / ٣٧ .

فهو وقوع الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده<sup>(١)</sup> ، وهو قولهم : " إن الله لم يفعل أفعال عباده ، وأن فعل العباد غير خلق رب العالمين " <sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فالعبد شريك لله ؛ لأنه الخالق لفعله ، فهو يخلق كما يخلق الرب - سبحانه - ، وهذا أكبر من شرك المشركين ؛ فإن شركهم هو اعتقاد أن الأصنام وسائط بينهم وبين الله لا أنها تخلق شيئاً ، وموافق لشرك من ينسب الخلق كله أو بعضه لغير الله ، من الفلاسفة ، والمجوس والصابئة .

### ثم إن هؤلاء القدرية قد اختلفوا في الكسب :

فقال قوم من المعتزلة : معناه أن الفاعل فعل بآلة ، وبجارحة ، وبقوة مخترعة<sup>(٣)</sup> .

وقال الجبائي المعتزلي المشهور : معنى الكسب : هو الذي يكسب نفعاً أو ضرراً ، أو خيراً ، أو شراً ، أو يكون اكتسابه للمكتسب غيره ؛ كاكْتسابه للأموال وما أشبه ذلك ، واكتسابه للمال غيره ، والمال هو الكسب له في الحقيقة ، وإن لم يكن له فعلاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) شفاء العليل لابن القيم ص ٢٨٢ .

(٢) رسائل العدل والتوحيد ص ٢١١ ، وانظر : ص ٢٢٣ منه .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين ص ٥٣٩ ، ٥٤٢ .

(٤) انظر : السابق ، نفس الموضع .

وقال الناشئ<sup>(١)</sup> من المعتزلة أيضاً : " الإنسان لا يفعل في الحقيقة ولا يحدث في الحقيقة " <sup>(٢)</sup> .

وقال النجار<sup>(٣)</sup> : " إن الإنسان قادر على الكسب عاجز عن الخلق ، وإن المقدور على كسبه هو المعجوز عن خلقه " <sup>(٤)</sup> .

ونخلص من هذه المناقشة إلى أن كسب العبد هو فعله ، وصنعتة ، وأن فعله خلق لله - تعالى - ، فما يعمل من عمل وما يعانیه من معاناة فهو كسب له ، وفعل يصل به إلى مراده ومبتغاه ، فله إرادة ومشیئة خلقها الله له ، وهیأ له أسباب فعله .

أما خلق الفعل فهذا لله - تعالى - فهو خالق كل شيء .

وقال الأشعري : " والحق عندي أن معنى الاكتساب : هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة ، فيكون كسباً لمن وقع بقدرته " <sup>(٥)</sup> .

وقال في موضع آخر : " ومعنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة ، فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة ، فهو فاعل خالق ، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب ، وهذا قول أهل الحق " <sup>(٦)</sup> .

---

(١) عبدالله بن محمد الأنباري ، شاعر من طبقة ابن الرومي والبحثري ، كثير الهوس ، ويتعمد مخالفة أهل المنطق والكلام ، توفي سنة ٢٩٣ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٩٣-٩٢/١٠ .

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين ص ٥٣٩ .

(٣) رأس الفرقة النجارية من المعتزلة ، وإليه تنسب ، الحسين بن محمد بن عبدالله النجار ، من أهل قم بإيران الآن ، يوافق المعتزلة في مسائل منها القول بخلق القرآن ، ونفي الرؤية وغيرها ، مات نحو سنة ٢٢٠ هـ . انظر : الأعلام ٢٥٣/٢ .

(٤) انظر : مقالات الإسلاميين ص ٥٦٦ .

(٥) مقالات الإسلاميين ص ٥٤٢ . (٦) مقالات الإسلاميين ص ٥٣٩ .

قال ابن القيم : " قال الأشعري وابن الباقلاني : الواقع بالقدرة الحادثة : هو كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو محدثاً ، فكونه كسباً وصف للوجود بثبابة كونه معلوماً " (١) .

وقال الأمدي (٢) في تعريف الكسب : " أمّا الكسب فأحسن ما قيل فيه : إنه المقدور بالقدرة الحادثة ، وقيل : هو المقدور القائم بمحل القدرة " (٣) .

وقال البيهقي : " الكسب : هو اختراع عالم بحقائقه من جميع وجوهه جعله كسباً لنا ، ونحن مكتسبون له ، غير مخترعين له " (٤) .

وقال الراغب الأصفهاني : " والكسب ما يتحراه الإنسان ممّا فيه اجتلاب نفع وتحصيل حظ ، ككسب المال ، وقد يستعمل فيما يظن الإنسان أنه يجلب منفعة ، ثم استجلب به مضرة " (٥) .

وقال الجرجاني (٦) في التعريفات : " الكسب : هو المفضي إلى

---

(١) شفاء العليل ص ٢٨٣ .

(٢) الفقيه الأصولي الحنبلي : سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحمن البغدادي الأمدي ، المتوفى سنة ٤٦٧ هـ . انظر : الأعلام ٣٢٨/٤ ، وكشف الظنون ص ١١٦٦ .

(٣) غاية المرام للأمدي ٢/٢٢٣ ، وانظر الإنسان هل هو مخير أم مسير ؟ ص ١١ .

(٤) شعب الإيمان للبيهقي ١/٢١٠ .

(٥) المفردات في غريب القرآن ص ٤٣٠ .

(٦) العالم بالعربية ، الفيلسوف : علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني ، درس في شيراز ، ولما دخلها تيمور فرّ الجرجاني إلى سمرقند ، ولما مات تيمور عاد إلى شيراز فأقام بها إلى أن توفي سنة ٨١٦ هـ . انظر : الأعلام ٧/٥ .

اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يوصف فعل الله بأنه كسب لكونه منزهاً  
عن جلب نفع أو دفع ضرر " (١) .

قلتُ : الله - تعالى - هو النافع الضار - سبحانه - لكنه  
لا يجتلب النفع ، فهو الغني عما سواه ، ولا يدفع عن نفسه الضرر ؛  
لأنه لا يضره أحد - سبحانه وتعالى - .

وقال المناوي (٢) : " الكسب ما يجري من الفعل والقول  
والعمل " (٣) .

وبعض الأشاعرة أيضاً يعرف الكسب بأنه : " ما وجد بالقادر وله  
عليه قدرة محدثة " (٤) .

والحقيقة أن تعريف الأشعرية للكسب غير واضح ولا يفهم منه  
معنى ، غير أنه عمل العبد أو ما يحصل عليه بعد عمل الأسباب ،  
وما قالوه فغير معقول عند أحد من بني آدم ، ولا يتصور هذا الذي  
قالوه إلا على مذهب الجبرية الذين سلبوا إرادة العبد وقدرته على  
الفعل .

وقد لخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة  
عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل ، فإن الله سبحانه أجرى

---

(١) التعريفات ٢/ ٢٣٦ .

(٢) العالم بالدين وبالفنون ، المكثّر للتصنيف والتأليف: محمد بن عبدالرؤوف ابن  
تاج العارفين بن علي بن زين العابدين ، الحدادي ثم المناوي ، له نحو ثمانين مؤلفاً  
منها الكبير والصغير ، توفي سنة ١٠٣١ هـ . انظر : الأعلام ٦/ ٢٠٤ .

(٣) التعاريف ٢/ ٣٠٦ .

(٤) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى ص ١٢٨ .

العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما<sup>(١)</sup>

فهذا الاقتران هو الكسب .

وهذا حقيقته حقيقة قول من قال بأن العبد مجبور على فعله .

وقال القاضي أبو يعلى<sup>(٢)</sup> : الكسب : " ما وجدوا عليه قدرة

محدثة " <sup>(٣)</sup> .

وقال أصحاب هذا القول : ولسنا نريد بقولنا : " ما وجدوا عليه

قدرة محدثة " أنها قدرة على وجوده فإن القادر على وجوده هو الله

وحده ، وإتّما نعني بذلك أن للكسب تعلقاً بالقدرة الحادثة لا من باب

الحدوث والوجود<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن عذبة الأشعري : " لأن أصحاب الأشعري فسروا

الكسب بأن العبد إذا صمم عزمه فالله تعالى يخلق الفعل عنده ،

والعزم أيضاً فعل يكون واقعاً بقدرة الله تعالى ، فلا يكون للعبد في

الفعل مدخل على سبيل التأثير ، وإن كان له مدخل على سبيل

الكسب " <sup>(٥)</sup> .

---

(١) شفاء العليل ص ٢٨٣ .

(٢) شيخ الحنابلة في عصره ، وعالم عصره في الأصول والفروع والفنون ، محمد ابن الحسين بن محمد البغدادي ، القائم بقضاء دار الخلافة والحريم في عهد العباسيين ، له تصانيف كثيرة ، توفي رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٢/٢٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ٨/٨٩-٩١ .

(٣) شفاء العليل ص ٢٨٢ .

(٤) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٣ .

(٥) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ص ٤٢ .



فهو يرى أن حقيقة الكسب : تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير كما سبق .

وبعضهم قال : " لأن القدرة التامة لله تعالى ، وإنما للعبد الكسب فقط " <sup>(١)</sup> .

وقيل : إن المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث <sup>(٢)</sup> .

وقيل : إنه المقدور بالقدرة الحادثة <sup>(٣)</sup> .

ويضرب بعضهم المثال للكسب بالحجر الكبير قد يعجز الرجل عن حمله ، ويقدر آخر على حمله منفرداً به ، فإذا اجتمعا جميعاً على حمله ، كان حصول الحمل بأقواهما ، ولا يخرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملاً ، فكذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله ، ولو أراد الله الانفراد بإحداث ما هو كسب للعبد لقدر عليه ووجد مقدوره فوجوده على الحقيقة بقدرة الله سبحانه ، ولا يخرج مع ذلك المكتسب من كونه فاعلاً ، وإن وجد الفعل بقدرة الله تعالى <sup>(٤)</sup> .

وبعضهم يضرب المثال بلطم اليتيم تأديباً أو إيذاءً ، فيقول : إن ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتأثيره ، وهي على هذا طاعة ، وبقدرة العبد وتأثيره ، وعلى الثاني - : الإيذاء - معصية ، وبقدرة العبد وتأثيره <sup>(٥)</sup> .

---

(١) أبجد العلوم ٨٣/١ .

(٢) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٢ . (٣) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٢ .

(٤) أصول الدين للبغدادي ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٥) انظر : شرح المواقف ص ٢٣٩ ، والقضاء والقدر للمحمود ص ٣١٤ .

وعلى هذا فقد اضطربت آراء الأشعرية في حقيقة الكسب اضطراباً عظيماً ، واختلفت عباراتهم اختلافاً كثيراً .

وقد ذكر هذا الاختلاف أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري<sup>(١)</sup> في شرح الإرشاد<sup>(٢)</sup> وذكر اختلاف طرائقهم واضطرابهم فيه ، ثم قال " وقد قال الأستاذ - يعني أبا إسحاق الإسفراييني - في المختصر: قول أهل الحق في الكسب لا يرجع إلى إثبات قدرة للعبد عليه ، كما يقال إنه معلوم له إلا أن الإمام ادعى على الأستاذ أنه أثبت للقدرة الحادثة أثراً في الحدوث ، فإنه لما نفى الأحوال وأثبت للقدرة الحادثة أثراً فلا يعقل الجمع بينهما إلا أن يكون الأثر في الحدوث " <sup>(٣)</sup> .

قال : " وهذه العقدة التي تورط الأصحاب فيها في الكسب شبيهة بالعقدة التي وقعت بين الأئمة في القراءة والمقروء " <sup>(٤)</sup> .

وقال آخرون : قدرة المكتسب تتعلق بمقدوره على وجه ما ، وقدرة الخالق تتعلق به من جميع الوجوه ، قالوا: وليس كون الفعل كسباً من حقائقه التي تخصه ، بل هو معنى طراً عليه <sup>(٥)</sup> .

---

(١) تلميذ الجويني ، الفقيه الشافعي ، المفسر ، الزاهد ، المتصوف ، كان يتكسب بالوراقة ، وأقعد في خزانة الكتب بنظامية بنيسابور ، له كتاب الغنية في فروع الشافعية وغيره توفي سنة ٥١٢ هـ . انظر : الأعلام ٣ / ١٣٧ ، وكشف الظنون ٦٨ / ١ .

(٢) لم أجد أنه طبع ، ولا أين نسخته الخطية .

(٣) شفاء العليل ص ٢٨٤ .

(٤) شفاء العليل ص ٢٨٤ .

(٥) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٣ .

كما يقول المعتزلة : إن هذه الحركة لطف ، وهذا الفعل لطف ، وصيغة افعل يصير أمراً بالإرادة لأنها حدثت بالإرادة ، واعتقاد الشيء على ما هو به يصير علماً بسكون النفس إليه لا أنه يحدث كذلك به ، والأشياء قد تقتزن في الوجود ، فتتغير أوصافها وأحكامها ، قالوا : فالحركة إذا صادفت المتحرك بها على وجه مخصوص تسمى سباحة مثلاً ، ولطماً ، ومشياً ورقصاً<sup>(١)</sup> .

أمّا الماتريديّة فحقيقة الكسب عندهم : أن للعبد إرادة جزئية غير مخلوقة وأمرها بيده ، فكسب العبد عبارة عن إرادته الجزئية ويعبرون عنها أحياناً بالقصد ، وصرف الإرادة الكلية نحو الفعل ، ويقولون : إن هذه الإرادة الجزئية من العبد هي لا موجودة ولا معدومة ، وإنّما هي حال متوسطة بين الوجود والعدم ، أو هي أمر اعتباري لا يتضمن صدور الفعل من العبد بمعنى الخلق إذ الخلق يتعلق بالموجود<sup>(٢)</sup> .

قال الدكتور عبد الرحمن المحمود : " فالعبد عند الماتريديّة له قدرة يخلقها الله - تعالى - فيه عند قصد الفعل قصداً مصمماً ، طاعة كان أو معصية ، وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل لما منع ، هو تعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء في إيجاد ذلك " <sup>(٣)</sup> .

والصحيح أن حقيقة الكسب : هي : الفعل الذي يعود على فاعله

(١) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٣ .

(٢) انظر : شرح العقائد النسفية ص ٧٧-٧٨ ، وكتاب بحر الكلام في علم التوحيد ص ٤١ .

(٣) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه ص ٣١٨ ، وانظر : شرح الفقه الأكبر ، لعلي القاري ، ص ٤٦ ، وشرح العقائد النسفية ، ص ٨٦-٨٨ .

بنفع أو ضرر ، كما في قوله سبحانه : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فيين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها .

والناس يقولون : فلان كسب مالا ، أو حمداً ، أو شرفاً ، والفاعل ينتفع بذلك ، أو يضرر .

وإن كان ممّا يدخل تحت الكسب ما جبل الله العبد عليه من الأخلاق <sup>(٢)</sup> .

كما في حديث أشج عبد القيس : " إن فيك خُلُقَيْنِ يحبهما الله الحلم والأناة ، قال : يارسول الله أنا أتخلق بهما أم الله جبلني عليهما ؟ قال : بل جبلك عليهما ، قال : الحمد لله الذي جبلني على خلتين يحبهما الله ورسوله " <sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا كله : العبد فاعل حقيقة وله قدرة حقيقة واستطاعة حقيقة لها تأثير في الفعل لفظاً ومعنى ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَنَكْتُبُ مَا قَدُمُوا وَأَثَرَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٢) انظر : شفاء العليل ص ٢٩٦ .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في كتاب السنة ، باب في قبلة الجسد ٣٥٦/٤ ، وقال الألباني : " حسن " ، وأخرج " إن فيك خصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة " مسلم في كتاب الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ٤٦/١ ، والترمذي في كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في التآني والعجلة ٤٤ / ٣٦٦ وابن حبان في صحيحه ٤٠٦/١٠ .

(٤) سورة يس : ١٢ .

وهذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها ، فالله تعالى خالق الأسباب والمسببات ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وخلقه لفعل العبد لا يدل على أن العبد لا يفعل باختياره ، وأنه لا قدرة له ، وإلا فما الحكمة من خلقه ؟ إنه خلقه ليعمل: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال الرسول ﷺ : " اعملوا فكل ميسر لما خلق له " <sup>(٣)</sup> ، ولكن عمل العبد وقدرته واختياره ؛ تحت مشيئة الله وقدرته ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

### الفرق بين الخلق والكسب :

الفرق بين الخلق والكسب لا يعقله إلا من نور الله بصيرته وهداه إلى الحق ، ولم يضلّه عن سبيل الهدى <sup>(٥)</sup> .

فالخلق في لسان العرب : ابتداء الشيء على مثال لم يسبق إليه ، وكل شيء خلقه الله فهو على غير مثال سابق <sup>(٦)</sup> .

(١) الصفات : ٩٦ .

(٢) سورة الذاريات : ٥٦ .

(٣) أخرجه البخاري في تفسير سورة ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ باب فسنيسرّه للعسرى ، في كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ ومسلم في كتاب القدر ، باب كيفية خلق آدمي (٢٠٣٧/٤ ، ٢٠٤١) ، وابن حبان في صحيحه ٤٤/٢ ، وغيرهم .

(٤) سورة الإنسان : ٣٠ .

(٥) انظر : الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ١ / ٢٢٧ .

(٦) انظر : لسان العرب ٨٥ / ١٠ .

فالخلق يجمع بين معنيين :

أحدهما : الإبداع والبرء والإنشاء .

والثاني : التقدير والتصوير .

فإذا قيل : خلق ، فلا بد أن يكون أبداع إبداعاً مقدرأ ، والله سبحانه وتعالى أبداع جميع الأشياء من العدم ، وقال سبحانه : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

فيضاف الخلق إليه سبحانه بالقول المطلق ، والتقدير في المخلوقات لازم ، إذ هو عبارة عن تحديده ، والإحاطة به ، وهذا لازم لجميع الكائنات .

بخلاف قول من حسب أن الخلق في ذوات المساحة - وهي الأجسام - مفترقاً بين الخلق والأمر بذلك ، فهذا قول باطل مبتدع .

قال الله عز وجل : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فالأمر غير الخلق ، والكائنات كلها إنما تتكون بقوله وأمره ، كما قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سورة القمر : ٤٩ .

(٢) سورة الأعراف : ٥٤ .

(٣) سورة يس : ٨٢ .

(٤) سورة البقرة : ٣٠ .

فالخلق لا ينسب إلى الله إلا من جهة واحدة وهي الخلق والإبداع ،  
ويضاف الأمر إليه سبحانه لا على تلك النسبة ، والعقل يجد فرقاً  
ضرورياً بين الخلق والأمر<sup>(١)</sup> .

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : " والإنشاء نوعان : إنشاء تكوين ،  
 وإنشاء تشريع ، فإنه سبحانه له الخلق والأمر ، ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا  
أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ والتكوين يستلزم الإرادة عند جماهير الخلائق  
وكذلك يستلزم الكلام عند أكثر أهل الإثبات ، وأما التشريع فيستلزم  
الكلام " <sup>(٢)</sup> .

ومما ورد في الخلق بمعنى التقدير ، قول الله تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ  
أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي المقدرين<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ  
الطِّينِ ﴾<sup>(٥)</sup> أني : أصور لكم<sup>(٦)</sup> .

أما الكسب ففيه تكلف وتخلق ، والاكتساب : افتعال ، ولذلك  
لا يطلق على الله تعالى ، لأنه من خصائص المخلوق .

والكسب ينظر فيه إلى تأثيره في محله ، ولو لم يكن له عليه  
قدرة ، حتى يقال : اكتسب الثوب من ريح المسك والمسجد قد اكتسب

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل ٣١٨ / ٢ .

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية ٢٠ / ٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ١٤ .

(٤) انظر : لسان العرب ٨٥ / ١٠ .

(٥) سورة آل عمران : ٤٩ .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير ٣٦٤ / ١ .

الحرمة من أفعال العابدين ، والثمرة قد اكتسبت لوناً وريحاً وطعماً ، فكل محل متأثر عن شيء مؤثراً وملائماً ومنافراً صح وصفه بالاكتساب ، بناء على تأثيره وتغيره وتحوله من حال إلى حال .

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : " والإنسان قد يتأثر عن الأفعال الاختيارية ولا يتأثر عن الأفعال الاضطرارية ، فتورثه أخلاقاً وأحوالاً على أي حال كان ، حتى على رأي من يطلق اسم الجبر على مجموع أفعاله ، فإنه يستيقن تأثير الأفعال الاختيارية في نفسه ، بخلاف الاضطرارية ، اللهم إلا من حيث قد توجب الأفعال الاضطرارية أمراً في نفسه فيكون ذلك اختياراً " <sup>(١)</sup> .

ومعلوم أن الاضطرار إنَّما يكون على البدن لا على القلب ، ويكون إمَّا بفعل الله تعالى وقدرته ، مثل الأمراض والأسقام ، ونحوها ، وإمَّا بفعل العباد مثل القيد والحبس ونحو ذلك . أمَّا أفعال روح الإنسان المنفوخة فيه ؛ إذا حركت يديه أو رجله أو غير ذلك من بدنه ؛ فهي اختيارية وليست اضطرارية وهذا من وجه .

لكن من وجه آخر كلها اضطرارية ، لكونها تحت مشيئة الله وإرادته <sup>(٢)</sup> .

وهل الخلق هو الكسب أو غيره :

قال ابن حزم : " فنعم ؛ كسبنا لما ظهر منا وبطن وكل صنعنا ،

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٨ / ٤٠٥ .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٨ / ٤٠٥ .



وجميع أعمالنا وأفعالنا لذلك هو خلق الله عز وجل فينا ، لأن كل ذلك شيء ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ولكننا لا نتعدى باسم الكسب حيث أوقعه الله تعالى مخبراً لنا بأننا نجزى بما كسبت أيدينا وبما كسبنا في غير موضع من كتابه .

ولا يحل أن يقال : إنه كَسَبُ لله تعالى ؛ لأنه تعالى لم يقله ولا أذن في قوله ، ولا يحل أن يقال : إنها خلق لنا ؛ لأن الله تعالى لم يقله ، ولا أذن في قوله ، لكن نقول : هي خلق الله كما نص على أنه خالق كل شيء ، ونقول : هي كسب لنا كما قال تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> « (٢) » .

ومنه قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ، فأضاف سبحانه الكسب إليهم ، وإن كان هو الخالق لأفعاله لأنه فعلهم القائم بهم ، وأسند الإخراج إليه لأنه ليس فعلاً لهم ، ولا هو مقدور لهم ، فأضاف مقدورهم إليهم وأضاف مفعوله الذي لا قدرة لهم عليه إليه <sup>(٣)</sup> .

وهذا رد أيضاً على من سوى بين النوعين وسلب قدرة العبد وفعله وتأثيره عنها بالكلية .

وقد حاول الأشعرية ومن وافقهم في الكسب أن يثبتوا فرقاً بين الكسب الذي أثبتوه ، وبين الخلق فقالوا :

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤٧/٣ .

(٣) انظر : طريق الهجرتين ص ٥٥٢ .

١ - الكسب : عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة ، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة .

٢ - الكسب : هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه ، والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه .

قال الآمدي من الأشاعرة : " أمّا الكسب فأحسن ما قيل فيه : إنه المقدور بالقدرة الحادثة ، وقيل : هو المقدور القائم بمحل القدرة .  
وأمّا الخلق فإنه وإن أطلق باعتبارات مختلفة كالتقدير والهم بالشيء والعزم عليه ، والإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه .

فالمراد بالخلق المضاف إلى القدرة القديمة ؛ إنّما هو عبارة عن المقدور بالقدرة القديمة ، وإن شئت قلت : هو المقدور والقائم بغير محل القدرة عليه " (١) .

وقال أبو الطيب سهل بن عمر بن سليمان : " فعل القادر القديم خلق ، وفعل القادر المحدث كسب ، فتعالى القديم عن الكسب ، وجل وصغر المحدث عن الخلق وذل " (٢) .

وقال البيهقي : " فإن قيل : أفتقولون : هو مقدور لقادرين ؟ قيل : نعم ، أحدهما : بخلقه ، ويخترعه ، ويخرجه عن العدم ، وهو الله سبحانه وتعالى ، والثاني : يكتسبه ولا يخلقه ، وهو العبد ، والخلق ما تعلقت به قدرة أزلية ، والكسب ما تعلقت به قدرة حادثة ، فالقدرة الأزلية تؤثر في الاختراع ، والقدرة الحادثة تؤثر في الاكتساب " (٣) .

---

(١) غاية المرام ٢/ ٢٢٣ .

(٢) الاعتقاد للبيهقي ٢/ ١٤٤ ، وشعب الإيمان له ١/ ٢١٠ .

(٣) شعب الإيمان ١/ ٢١١ .

والفرق بين الأشعرية والماتريدية في هذا : أن الفعل عند الماتريدية :  
صرف الممكن من الإمكان إلى الوجود ، وهو من الله بغير آلة ، ومن  
العبد مباشرة آلة .

قال ابن أبي عذبة : " فالفعل عنده شامل للخلق والكسب " <sup>(١)</sup> .

أمّا عند الأشعرية : فالفعل ما وجد من الفاعل وله عليه قدرة  
قديمة ، لأنه حادث الذات ، والحوادث مستندة إلى القديم أولاً ،  
والكسب ما وجد من القادر وله قدرة حادثة ، قالوا : فلذلك تسمى  
تلك الوسطة بالكسب ، ولا نسميها بالفعل ، فالكسب هو التصرف  
في الحوادث ، والفعل هو التصرف في المعدوم <sup>(٢)</sup> .

فلم يشبتوا للقدرة الحادثة تأثيراً أصلاً في الوجود ولا في صفة من  
صفاته ، وهذا هو الجبر الذي يفرون منه .

والجواب عن هذا التفريق من وجوه :

الأول : أن هذا لا يوجب فرقاً بين كون العبد كَسَبَ ، وبين كونه  
فعل وأوجد وأحدث ، وصنع وعمل ونحو ذلك ، لأن فعله وإحداثه  
وعمله وصنعه هو أيضاً مقدور بالقدرة الحادثة ، وهو قائم في محل  
القدرة الحادثة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الروضة البهية ص ٤٥ .

(٢) انظر : الروضة البهية ص ٤٥ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ١١٩ / ٨ .

الوجه الثاني : أن هذا فرق لا حقيقة له ؛ فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه ، وهو مبني على أصلين :

أحدهما : أن لا يقدر على فعل يقوم بنفسه ، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم ، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك .

ثانيهما : أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ولا يكون شيء من مقدورها خارجاً عن محلها ، وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا مقام التوسع في ذكره<sup>(١)</sup> .

الوجه الثالث : أنه إذا فسر التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في المحل أو خارجاً عن المحل<sup>(٢)</sup> .

الوجه الرابع : أن من المستقر في فطر بني آدم أن من فعل العدل فهو عادل ، ومن فعل الظلم فهو ظالم ، ومن فعل الصدق فهو صادق ، ومن فعل الكذب فهو كاذب ، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وصدقه وظلمه وعدله ، بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون الله - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - هو المتصف بالكذب والظلم وغير ذلك مما يتنزه عنه سبحانه من صفات النقص<sup>(٣)</sup> .

ولا يقاس هذا على أن قامت به صفات الكمال ، مثل : العلم والكلام والاستواء والرضا ، فالله له المثل الأعلى ، وكلما أمكن أن

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٨/ ١١٩ - ١١٢٠ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٨/ ١١٩ - ١١٢٠ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٨/ ١١٩ - ١١٢٠ .

يتصف به العبد فالله أولى بكل كمال ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق  
فالله أولى بالتنزه عنه ، ثم إن العبد لو اتصف بكمال فلا بد من أن  
يعتريه نقص ، والكمال المطلق لله تعالى وحده<sup>(١)</sup> .

### هل يطلق الكسب على الخالق سبحانه ؟

إن الألفاظ التي على وزن فاعل ومفعول عند الإطلاق على الله  
وعلى العبد أربعة أنواع :

الأول : لا يطلق إلا على الرب سبحانه وتعالى ، مثل : الباري ،  
والبديع ، والخالق ، فهذه الألفاظ عند الإطلاق لا تصح إلا لله فهو  
الذي برأ الخليقة وأبدعها وأوجدها من العدم<sup>(٢)</sup> .

والعبد لا تتعلق قدرته بذلك ؛ إذ غاية مقدوره التصرف في بعض  
صفات ما أوجده الرب تعالى وبرأه ، وتغييرها من حال إلى حال على  
وجه مخصوص ، لا تتعداه قدرته .

وليس من هذا قول القائل : برئت القلم ، لأنه كما قال أهل اللغة  
معتل لامهموز .

ولا قول : برأت من المرض ؛ لأنه فعل لازم غير متعد .

وقول الله سبحانه عن عيسى عليه السلام : ﴿ وَأُبرئ الأَكْمَهَ ﴾<sup>(٣)</sup>  
آية أجراها الله سبحانه على يد عيسى عليه السلام ، فكان يعمل بإذن  
الله ، والله سبحانه هو المقدر لما يفعل عيسى ، فلم يقع إلا بإذنه سبحانه .

(١) انظر : التدمرية ص ٥٠ .

(٢) انظر : شفاء العليل لابن القيم ص ٣٠٢ ، ودقائق التفسير لابن تيمية ٩٩/٣  
وما بعدها .

(٣) سورة آل عمران : ٤٩ .

وهذا لا يستطيع لبشر إلا بإذن الله .

قال الطبري رَحِمَهُ اللهُ : " يعني بقوله : ﴿ وَأَبْرَأُ ﴾ وأشفي ، يقال منه : أبرأ الله المريض إذا شفاه منه ، فهو يبرئه إبراء ، وقد يقال أيضاً : يبرئ المريض فهو يبرأ ، لغتان معروفتان <sup>(١)</sup> .

وكذلك مبدع الشيء وبديعه لا يصح إطلاقه إلا على الرب سبحانه كقوله تعالى : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي : مبدعه <sup>(٣)</sup> .

قال الطبري رَحِمَهُ اللهُ : " مبدعها ، وإنما هو مُفْعِلٌ صرف إلى فعيل ، كما صرف المؤلم إلى أليم ، والمسمع إلى سميع ، ومعنى المبدع والمحدث مالم يسبقه إلى إنشاء مثله وإحداثه أحد ، ولذلك سمي المبتدع في الدين مبتدعاً ، لإحداثه فيه مالم يسبقه إليه غيره <sup>(٤)</sup> .

فالإبداع : إيجاد المبدع على غير مثال سبق .

والعبد يسمى مبتدعاً لكونه أحدث في الدين مالم يسبقه ، والعرب تسميه بهذا مبتدعاً كما في قول الأعشى <sup>(٥)</sup> في هوزة بن علي الحنفي :

يرعى إلى قول سادات الرجال إذا أبدوا له الخزم أو ما شاءه ابتدعاً <sup>(٦)</sup>

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ٢٧٦ . (٢) سورة البقرة : ١١٧ ، والأنعام : ١٠١ .

(٣) انظر : الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم لابن تيمية ٢/ ٤٤٤ .

(٤) تفسير الطبري ١/ ٥٠٨ .

(٥) أعشى قيس ، أو الأعشى الكبير ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات ، غزير الشعر ، صناعة العرب ، وأفد الملوك ، اسمه : ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، ولقب بالأعشى لضعف بصره ، مات بمنفوحة بالرياض وقبر فيها سنة ٥٧ هـ . انظر : الأعلام ٧/ ٣٤١ ، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٣٢١ .

(٦) من قصيدة مدح بها هوزة بن علي الحنفي [ ديوان الأعشى ص ١٠٩ ] .

أي : يحدث ما شاء .

وقول رؤية بن العجاج <sup>(١)</sup> :

فأيها الغاشي القذاذ الأيتعا      إن كنت لله التقى الأطوعا

فليس وجه الحق أن تبدعا <sup>(٢)</sup>

وقد ورد في الحديث : " أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت  
المنان بديع السموات والأرض " <sup>(٣)</sup> .

الثاني : لا يطلق إلا على العبد ، مثل : الكاسب والمكتسب ،  
فكل ماورد من هذين اللفظين في القرآن أو السنة المطهرة إنما أطلق  
على العبد فقط .

مثل : قول الله تعالى : ﴿ تِلْكَ أَمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا  
كَسَبْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ كُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،

---

(١) الراجز ، الفصيح ، رؤية بن عبد الله بن العجاج بن رؤية التميمي السعدي ،  
أبو الجحاف أو أبو محمد ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، أخذ عنه  
أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته في اللغة . مات بعد  
أن عمر بالبادية سنة ١٤٥ هـ . انظر : الأعلام ٣/ ٣٤ ، والبداية والنهاية ١٠/ ٩٦ .

(٢) تفسير الطبري ١/ ٥٠٨ .

(٣) أخرجه : الطبراني في الدعاء ص ٥٣ ، والضياء المقدسي في المختارة ٥/ ٢٥٦ ،  
٧٥/ ٦ ، عن أنس وقال : " إسناده حسن " ، وبنحوه الإمام أحمد في المسند  
٣/ ٢٦٥ ، والطبراني في المعجم الصغير ٢/ ٢٠٦ ، وقال الهيثمي في مجمع  
الزوائد ١/ ١٥٦ : " رواه أحمد والطبراني في الصغير ، ورجال أحمد ثقات ،  
إلا أن ابن إسحاق مدلس وإن كان ثقة " اهـ .

(٤) سورة البقرة : ١٣٤ ، ١٤١ .

(٥) سورة النور : ١١ .

وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الكسب والاكتساب في القرآن خمساً وستين مرة ، كلها مضافة إلى المخلوق .

ومن السنة : قوله ﷺ : " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب " <sup>(٣)</sup> ، وقوله : " إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره " <sup>(٤)</sup> ، وفي رواية : " فله نصف أجره " وغيرهما ، وهذا كله دليل قاطع على أن العبد فاعل حقيقة .

والثالث : وقع إطلاقه على الرب سبحانه وتعالى وعلى العبد ، مثل اسم صانع ومؤثر ، وموجد ، ومنشيء ، وفاعل وعامل ، ونحوها .

فلفظ الصانع مما انقسم مسماه إلى مدح وذم ، ومثل هذا لم يأت في أسماء الله تعالى الحسنى ؛ لأن من صنع شيئاً عدلاً كان أَوْظَلاً ،

(١) سورة الأنعام : ١٦٤ .

(٢) سورة الأحزاب : ٥٨ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب لا يقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب طيب ، ومسلم بلفظ آخر في كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتنميتها ٧٠٢/٢ ، وغيرهما .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النفقات ، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ... ، ومواضع أخرى ، ومسلم بنحوه في كتاب الزكاة ، أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة ... ٧١٠/٢ وغيرهما .



سفهاً أو حكمة ، جائزاً أو غير جائز ، لا يمكن وروده في أسماء الله الحسنى ، فهو منقسم في معناه إلى محمود ومذموم ، بخلاف العالم والقادر والحي والسميع والبصير ، والعزيز والحكيم .

فلفظ الصانع يسمى به العبد ، ويطلق على فعل الله تعالى ، كما ورد في الحديث عن النبي ﷺ : " إن الله يصنع كل صانع وصنعه " <sup>(١)</sup> ، فقد سمي الرسول ﷺ العبد صانعاً ، وأطلق على فعل الله اسم الصنع .

بل إن الله تعالى أطلق على فعل نفسه اسم الصنع فقال سبحانه : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فهذا يدل على الصنعة ، أو على المصنوع ، فعلى الأول بمعنى الفعل ، وعلى الثاني : بمعنى أثره <sup>(٣)</sup> .

وكذلك لفظ المؤثر ، فقد وقع إطلاق الأثر والتأثير على فعل العبد في آيات كثيرة منها :

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣١/١-٣٢ ، وقال : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٤٦ ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٩٧/٧ وقال : " رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي وهو ثقة " اهـ .

(٢) سورة النمل : ٨٨ .

(٣) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٣ .

١ - قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

٢ - وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٣ - وقوله سبحانه : ﴿ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فسمى الله ذلك كله آثاراً ؛ لحصوله بتأثيرهم ، وفي الحديث : "دياركم تكتب آثاركم" <sup>(٤)</sup> ، لكن لفظ المؤثر ليس من أسماء الله الحسنى ، وإنما يصح إطلاقه على فعل الرب سبحانه كما في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

أمّا أهل الكلام فيمنعون من إطلاق التأثير والمؤثر على من أطلق عليه في القرآن الكريم والسنة المطهرة <sup>(٦)</sup> .

وأمّا لفظ الموجد فلم يقع في أسماء الله تعالى ، وإن كان هو الموجد على الحقيقة ، ولكن وقع في أسمائه سبحانه وتعالى : الواجد ، ومعناه : الغني الذي له الوجد .

---

(١) سورة الزخرف : ٢٣ .

(٢) سورة يس : ١٢ . (٣) سورة غافر : ٨٢ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد ٤٦٢/١ ، والإمام أحمد في المسند ٣٣٢/٣ ، وابن خزيمة في صحيحه ، باب فضل المشي إلى المساجد للصلاة ، وابن حبان في صحيحه ٣٩٧/٥ ، وأبو يعلى في مسنده ١١٥/٤ بإسناد صحيح ، وأخرجه البخاري بلفظ : " ألا تحسبون آثاركم " في كتاب الجماعة والإمامة باب احتساب الآثار .

(٥) سورة يوسف : ٩١ .

(٦) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٣ .

وأما الموجد فهو مُفْعِل من أوجدَ ، فهو مُوجدٍ ، وله معنيان في اللغة :

أحدهما : أن يجعل الشيء موجوداً من العدم .

والثاني : بمعنى جعل له جدة وغنى <sup>(١)</sup> .

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : " وهذا يحتمل أمرين ، أحدهما : أن يكون من باب حذف أحد المفعولين : أي أوجده مالاً غنى ، وأن يكون من باب صيره واجداً ، مثل أغناه وأفقره ، إذا صير غنياً وفقيراً ، فعلى التقدير الأول : يكون تعدية وجد مالاً وغنى ، وأوجده الله إياه ، وعلى الثاني : يكون تعدية وجد وجداً إذا استغنى " <sup>(٢)</sup> .

والواجد : الغني ، ومنه قول الشاعر :

الحمد لله الغني الواجد ..... <sup>(٣)</sup>

وأوجده الله أي : أغناه .

فهو يطلق على الله بمعنى الغني الذي لا يفتقر إلى أحد ، كما قال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ويطلق على العبد كما في حديث النبي ﷺ : " لي الواجد يحل عقوبته وعرضه " <sup>(٥)</sup> ، الواجد : أي القادر على قضاء دينه .

(١) انظر : لسان العرب ٤٤٦/٣ .

(٢) شفاء العليل ص ٣٠٢ . (٣) لسان العرب ٤٤٦/٣ .

(٤) سورة فاطر : ١٥ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس ، باب مطل الغني ظلم ، وأحمد في المسند ٣٨٩/٤ ، وأبو داود في كتاب الأقضية ، باب الرجل يحلف على حقه ٣/٣١٣ .

ومنه قول الشاكر : الحمد لله الذي أَوْجَدَنِي بعد فقر ، أي :  
أغواني .

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : " فغير ممتنع أن يطلق على من يفعل  
بالقدرة المحدثه أنه أوجد مقدوره ، كما يطلق عليه أنه فعله وعمله  
وصنعه وأحدثه ، لا على سبيل الاستقلال " (١) .

أمّا المنشيء من الإنشاء فقد وقع إطلاقه على فعل الله تعالى في  
مثل قوله تعالى : ﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى :  
﴿ فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ ﴾ (٣) ، ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً ﴾ (٤) ، ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي  
أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (٥) ، وغير ذلك من الآيات الكثيرة ، وإنشاء الله إنشاء  
مطلق ، ولم يرد في أسمائه لفظ المنشيء .

وقد وقع على فعل العبد ، باعتبار آخر ، وهو شروعه في الفعل ،  
وابتدأؤه له ، فنقول : أنشأ يفعل كذا ، أي : ابتداء ، وأنشأ السير :  
ابتداء السير ، فهو منشيء لذلك أي مبتديء .

فإنشاء الله مطلق غير مقيد ، وإنشاء العبد مقيد ، وهو منشيء  
يبتديء الشيء بعد أن لم يكن فاعلاً له .

وإنشاء الله : بمعنى : ابتداء الخلق ، فتقول : أنشأه الله ، أي :  
ابتدأ خلقه ، أو خلقه ، فهو بهذا المعنى مضاف إلى الله تعالى .

---

(١) شفاء العليل ص : ٣٠٢ .

(٢) سورة الرعد : ١٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ١٩ . (٤) سورة الواقعة : ٣٥ .

(٥) سورة يس : ٧٩ .

وأما إنشاء العبد ، فليس بمعنى الخلق ، وإنما بمعنى ابتداء الفعل<sup>(١)</sup> .

وأما الجعل فقد أطلق على الله سبحانه وتعالى بمعنيين :

الأول : الإيجاد والخلق ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثاني : بمعنى التصيير ، وهذا يتعدى إلى مفعولين ، كما في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأطلق الجعل على العبد بالمعنى الثاني خاصة ، كما في قول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وغالب ما يستعمل في حق العبد في جعل التسمية والاعتقاد ، حيث لا يكون له صنع في المَجْعُول ، كما في قول الله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٤ .

(٢) سورة الأنعام : ١ .

(٣) سورة الزخرف : ٣ .

(٤) سورة الأنعام : ١٣٦ .

(٥) سورة الزخرف : ١٩ .

(٦) سورة يونس : ٥٩ .

وفي هذه الآية تعدى فعل جعل إلى مفعول واحد ، وهو جعل اعتقاد وتسمية<sup>(١)</sup> .

ولفظ الفعل والعمل يطلق على الله تعالى فعلاً واسماً :

فمما ورد في الفعل قول الله تعالى : ﴿ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وفي الاسم قول الله تعالى : ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي : قادرين على فعل ما نشاء<sup>(٨)</sup> .

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ : " يعني هذا كائن لا محالة يوم يعيد الله الخلائق خلقاً جديداً ، كما بدأهم هو القادر على إعادتهم ، وذلك واجب الوقوع ؛ لأنه من جملة وعد الله الذي لا يخلف ولا يبدل ، وهو القادر على ذلك " <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٧ .

(٣) سورة الفجر : ٦ . (٤) سورة الفيل : ١ .

(٥) سورة هود : ١٠٧ ، والبروج : ١٦ .

(٦) سورة الأنبياء : ٧٩ .

(٧) سورة الأنبياء : ١٠٤ .

(٨) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٦ . (٩) تفسير ابن كثير ٣ / ٢٠٠ .

وأطلق - أي الفعل والعمل - على العبد كثيراً في كتاب الله تعالى ، فمن ذلك في الفعل قول الله تعالى : ﴿ أَفْتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وغيرها كثير .

ومن ذلك في العمل ، قول الله تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

فلفظ الفعل أو العمل فيه إجمال واشتراك ، فإنه تارة يراد بالفعل أو العمل نفس الفعل ، وتارة يراد به مسمى المصدر ، فيقول: فعلت هذا أفعله فعلاً ، وعملت هذا أعمله عملاً ، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر ؛ كصلاة الإنسان ، وصيامه ونحو ذلك ، فالعمل هنا هو المعمول ، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل ، وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله ؛ كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك ، فالعمل هنا غير المعمول .

(١) سورة الأعراف : ١٧٣ .

(٢) سورة يوسف : ٨٩ .

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥ .

(٤) سورة البقرة : ٦٢ ، والمائدة : ٦٩ .

(٥) سورة آل عمران : ٣٠ .

(٦) سورة البقرة : ٧٤ .

قال الله تعالى : ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾<sup>(١)</sup> .

فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن ، ومن هذا الباب قول الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، فإن " ما " بمعنى الذي في أصح قولي العلماء<sup>(٣)</sup> .

والمراد ما تنحتون من الأصنام ، كما قال الله سبحانه : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ (٩٥) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿ ، والمعنى والله خلقكم وخلق الأصنام التي تنحتونها ، كما يدل على ذلك حديث حذيفة السابق : " إن الله يصنع كل صانع وصنعه " .

لكن قد يستدل بالآية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر ، فيقال : إذا كان الله خالقاً لما يعلمونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق ، للتأليف الذي أحدثوه فيها ، فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف ، وإلاّ فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم ، وإذا كان خالقاً للتأليف كان خالقاً لأفعالهم .

---

(١) سورة سبا : ١٣ .

(٢) سورة الصافات : ٩٦ .

(٣) والقول الآخر أنها بمعنى المصدر فيكون المعنى : والله خلقكم وعملكم ، وعلى القولين فأعمال العباد مخلوقة لله تعالى . انظر : تفسير الطبري ٧٥/١٢ ، وتفسير ابن كثير ١٥/٤ .



والحقيقة أن لفظ الفعل والعمل ، والصنع أيضاً أنواع ، كلفظ البناء والخياطة والنجارة ونحو ذلك ، تقع على نفس مسمى المصدر ، وعلى المفعول ، وكذلك لفظ التلاوة ، والقراءة والكلام ، والقول يقع على نفس المصدر ، وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام ، فيراد بالتلاوة والقراءة نفس القرآن المقروء المتلو ، كما يراد بها مسمى المصدر .

والمقصود هنا أن القائل إذا قال : هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد ، فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر ، فهذا باطل باتفاق المسلمين ، وبصريح العقل ، ولكن من قال: هي فعل الله ، وأراد أنها مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق<sup>(١)</sup> .

الرابع : ما استعمل عند الإطلاق فأطلق على الرب سبحانه وتعالى واستعمل بالتقييد فأطلق على العبد ، مثل لفظ: الخالق والمصور ونحوهما .

فإنهما إن استعملتا مطلقين غير مقيدتين لم يطلقا إلا على الرب كقول الله تعالى : ﴿الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإن استعملتا مقيدتين أطلقا على العبد ، كما يقال لمن قدر في نفسه أنه خلقه :

ولأنت تفري ما خلقت وبع ض القوم يخلق ثم لا يفري

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٨/ ١٢١-١٢٢ .

(٢) آخر الحشر .

ويروى :

ولأنت تخلق ما فريت وبع ض القوم يخلق ثم لايفري<sup>(١)</sup>

أي : لك قدرة تمضي وتنفذ بها ما قدرته في نفسك وغيرك يقدر أشياء وهو عاجز عن إنفاذها وإمضائها .

وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد في قول الله تعالى:  
﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ  
أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي : أحسن المصورين والمقدرين<sup>(٤)</sup> ، والعرب تسمى  
كل صانع خالقا<sup>(٥)</sup> .

فتقول : قدرت الأديم وخلقته ، إذا قسته لتقطع منه مزادة أو قربة  
ونحوها .

وقد ورد عن السلف في ذلك آثار :

منها : ما قاله مجاهد في تفسير الآية السابقة : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ  
الْخَالِقِينَ ﴾ قال : " يصنعون ويصنع الله والله خير الصانعين " <sup>(٦)</sup> .

---

(١) تفسير الطبري ١٨/١١ .

(٢) سورة المؤمنون : ١٤ .

(٣) سورة الصافات : ١٢٥ .

(٤) شفاء العليل ص ٣٠١ .

(٥) تفسير الطبري ١٨/١١ .

(٦) تفسير الطبري ١٨/١١ ، وانظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٩٥-٩٧ .

وقال الليث<sup>(١)</sup> : رجل خالق ، أي : صانع<sup>(٢)</sup> .

وقال مقاتل : " يقول تعالى : هو أحسن خلقاً من الذين يخلقون التماثيل وغيرها التي لا يتحرك منها شيء " <sup>(٣)</sup> .

### أصل القول بالكسب عند الأشعرية :

مسألة الكسب نشأت من خلاف الناس فيما يتعلق بالعبد ، هل له إرادة ومشئئة أو لا ؟ وهل له قدرة أو لا ؟ وهل هو فاعل لفعله حقيقة أو لا ؟ .

فمنهم من غلا في إثبات إرادة العبد ومشئئته حتى وصل إلى أن إرادة العبد ومشئئته تغلب مشئئته الله وإرادته ، وهم القدريّة - المعتزلة ومن وافقهم - .

وبناء على ذلك فالعبد له قدرة على الخلق فهو الذي يخلق فعل نفسه استقلالاً<sup>(٤)</sup> .

---

(١) المحدث ، الفقيه ، إمام أهل مصر في عصره ، الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء ، أبو الحارث ، أصله من خراسان ، قال عنه الإمام الشافعي : الليث أفقه من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، أخباره كثيرة ، توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ . انظر : تاريخ بغداد ١٢ / ٣ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ٤٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٨٢ / ٢ .

(٢) شفاء العليل ص ٣٠١ .

(٣) انظر : شفاء العليل ص ٣٠١ ، والفصل لابن حزم ٩٥ / ٣ - ٩٧ .

(٤) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، المجلد الثاني ٨ / ١٦ ، ٤٣ ، ٩٥ / ٩ ، وشرح الأصول الخمسة ص ٣٣٦ وما بعدها ، ٩ / ١٥ ، ٨ / ٢٨٣ ، ٢٨٨ وغيرها .

ومنهم من نفى عن العبد الإرادة والمشيئة حتى وصل إلى أن لا قدرة له على فعل نفسه وأنه مسلوب الاختيار ، وأن فعله خلق الله وفعله ، وليس للعبد إرادة أو مشيئة أو قدرة على فعله بل هو كالريشة في مهب الريح .

وهؤلاء هم الجبرية الذين قالوا : إن العبد مجبور على فعله<sup>(١)</sup> . ونتيجة لهذا الخلاف ولهذا التفريط والإفراط السابقين تصدت طائفة ثالثة للرد على الطائفتين السابقتين .

فظهر مذهب ثالث : ادعى أصحابه أنه توسّط بين المذهبين أو القولين السابقين - قولي المعتزلة القدرية والجبرية - وهو أن العبد ينسب إليه الفعل كسباً فقط ، ففعله هو فعل الله ، وكسب له - أي العبد - .

وهذا ما ذهب إليه الأشعرية والماتريدية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة<sup>(٢)</sup> .

قال ابن الحاج القفطي الأشعري : " ومذهبنا هو الاقتصاد في الاعتقاد ، وهو مذهب بين مذهبي المجبرة والقدرية ، وخير الأمور أوسطها ، وذلك أن أهل الحق قالوا : نفرق بين ما اضطررنا إليه وبين ما اخترناه . . . وهو أننا ندرك تفرقة بينه وبين حركة الارتعاش الواقعة في يد الإنسان بغير محاولته وإرادته ولا مقرونة بقدرته ، وبين حركة الاختيار ، إذا حرك يده حركة مماثلة لحركة الارتعاش " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : مقالات الإسلاميين ٣٣٨/١ ، والملل والنحل ٨٧/١ ، والفرق بين الفرق ص ٢١١ ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ١٠٣ .

(٢) انظر : منهاج السنة ٣٥٨/١ . (٣) حز الغلاصم ص ٨٨ .

ثم قال : " هذا هو الحق المبين وهو طريق بين طريقي الإفراط والتفريط ، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم ، وبهذا الاعتبار اختار أهل النظر من العلماء أن سمو هذه المنزلة بين المنزلتين كسباً " (١) .

وقد امتدح هذا المذهب بعض المتسبين إليه أن جعل سلبه إيجاباً ، قال ابن عذبة<sup>(٢)</sup> من الأشعرية : " وتحقيق الكسب عند الأشعرية صعب دقيق ، ولذلك يضرب به المثل فيقال: هذا أدق من كسب الأشعري " (٣) .

قلتُ : دقته لعدم تعقله فإنه لم يثبت له معنى معقولاً على قول الأشعرية ، إلا أنه معقول على قول السلف يعقله العالمون بالله وشرعه ، والفاهمون كلام المصطفى ﷺ .

أما الأشعرية فهم بقولهم السابق وغيره مثل قولهم " والكسب صعب لكن ثبت بالبرهان " (٤) ، يتعصبون لهذا المذهب دون مقدرة على تفسيره .

والحقيقة أن صعوبته في عدم عقله وتصوره لمخالفته المعقول والمنقول .

---

(١) حز الغلاصم ص ٨٨ .

(٢) المستلکم الحسن بن عبد المحسن المشهور بابن أبي عذبة ، أو بابن عذبة لم تعرف سنة وفاته ، لكنه فرغ من تأليف كتابه الروضة البهية كما يقال في سنة ١١٧٢ هـ فتكون وفاته بعد ذلك . انظر : الأعلام للزركلي ١٩٨/٢ .

(٣) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ص ٤٢ ، تحقيق/ عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب بيروت .

(٤) الروضة البهية لابن أبي عذبة ص ٤٣ .

. وكان سبب قول الأشعرية هذا أنه لما وافق الأشعرية المعتزلة في نفي الأفعال القائمة بالله تعالى ، استطال المعتزلة على الأشعرية فنقضوا ما استدلوا به عليهم في أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الكلام وغيره من الأمور إذا خلق بمحل عاد حكمه على ذلك المحل .

واستطالوا عليهم بذلك في مسألة القدر ، واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من الفعل القبيح فعلاً لله تعالى دون العبد ، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له ، ومعلوم أنه لا يعقل أبداً من تعلق القدرة بالمقدور للفرق بين الكسب والفعل - كما سبق - .

ولهذا صار الناس يسخرون من الأشعرية ومن قال بذلك ، كما قيل : " ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام<sup>(١)</sup> ، وأحوال أبي هاشم<sup>(٢)</sup> ، وكسب الأشعري<sup>(٣)</sup> " .

---

(١) المعتزلي الملحد ، المتبحر في الفلسفة ، مؤسس النظامية من المعتزلة ، سماه أتباعه النظام لزعمتهم إجادته نظم الكلام ، واسمه إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري المتوفى سنة ٢٣١ هـ . انظر : تاريخ بغداد ٩٧/٦ ، والنجوم الزاهرة ٢/ ٢٣٤ .

وطفرته : أن الإنسان إذا انتقل من مكان إلى مكان لم يمر على تلك الأجزاء التي بين مبدأ حركته ونهايتها ولا قطعها ولا حاذائها ، فالأجسام فيها أجزاء لا نهاية لها . الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٨٥ ، درء التعارض ٨/ ٣٢٠ .

(٢) عالم بالكلام ، من كبار المعتزلة ، وإليه تنسب فرقة الهاشمية ، والبهشمية ، نسبة إلى كنيته واسمه عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي له مصنفات في الفقه وأصوله ، توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر : البداية والنهاية ١١/ ١٧٦ ، والأعلام ٧/ ٤ ، وأحواله : هي ما يثبت للعبد من حال ويجوز أن يعاقبه الله من غير أن يصدر عنه ذنب . انظر : اعتقاد فرق المسلمين والمشرّكين ص ٤٤ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ١٢٨ ، والنبات ص ١٤٣ .

وأنشد في ذلك :

مما يقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند مد البهشمي وطفرة النظام<sup>(١)</sup>

ثم اضطهرهم المعتزلة إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران العادي ، والاقتران العادي يقع بين كل ملزوم ولازمة ، ويقع بين المقدر والقدرة ، فليس جعل هذا مؤثراً في هذا بأولى من العكس ، ويقع بين المعقول وعلته المنفصلة عنه ، مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلها ، ولهذا فرّ مشايخهم إلى أقوال مختلفة .

ففر القاضي أبو بكر إلى قول ، وأبو إسحاق الإسفراييني إلى قول ، وأبو المعالي الجويني إلى قول<sup>(٢)</sup> كما في المبحث الخاص بذلك .

### تباين مذهب الأشعرية في الكسب :

لم يكن مذهب الأشعرية على وتيرة واحدة ، فبعضهم ذهب إلى ما يقرب من مذهب الجبرية في الحقيقة دون اللفظ ، وبعضهم إلى ما يقرب من مذهب المعتزلة في الاقتران العادي وتأثير القدرة في المقدور ومشاركة قدرة العبد لقدرة الله تعالى ، فقد تبين أنهم ليسوا في هذه المسألة على مذهب واحد ، بل تطورت آراؤهم على يد كبار علمائهم .

(١) منهاج السنة ١/ ٤٥٩ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ١٢٨-١٢٩ .

فعند الأشعري إمامهم الأول في ذلك : لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث ، لأن جهة الحدوث واحدة لاتختلف ، فلو أثرت في الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث ، حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم ، والروائح ، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله أجرى سننه بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها أو معها ، الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له ، ويسمى هذا الفعل كسباً ، فيكون خلقاً لله ، وإبداعاً وإحداثاً وكسباً من العبد .

والذي استقر عليه قول الأشعري : أن القدرة الحادثة لاتؤثر في مقدروها ، ولم يقع بها المقدور ولا صفة من صفاته ، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ولاتأثير للقدرة الحادثة فيه<sup>(١)</sup> .

وتابعه على ذلك أئمة أصحابه ، والقاضي أبو بكر يوافقه ، مرة يقول : نكتب القدرة الحادثة لاتؤثر في إثبات الذات وإحداثها ، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له .

ثم تارة يقول : تلك الصفة التي هي من أثر القدرة الحادثة مقدورة لله تعالى<sup>(٢)</sup> .

قال ابن القيم : " ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين على هذا الوجه " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٤ .

(٢) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٤ . (٣) شفاء العليل ص ٢٨٤ .



قلتُ : وهذه حقيقة الكسب عند الغزالي كما سيأتي .

وقال ابن عساكر<sup>(١)</sup> عن الأشعري في الكسب : " قال جهم بن صفوان : العبد لا يقدر على إحداث شيء ولا على كسب شيء ، وقال المعتزلة : هو قادر على الإحداث والكسب معاً فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما ، فقال : العبد لا يقدر على الإحداث ويقدر على الكسب ، ونفى قدرة الإحداث وأثبت قدرة الكسب " <sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا القول فللعبد قدرتان : إحداهما معطلة لا أثر لها في فعل الإنسان وإحداثه للفعل لا للخلق والإبداع ، والأخرى لها تأثير في كسبه .

وجاء بعد ذلك الباقلاني فرأى أن القدرة الحادثة لاتصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط ، بل ها هنا وجوه آخر ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرأ متحيزأ قابلاً للعرض ، ومن كون العرض عرضأ ولونأ ، وسوادأ وغير ذلك . . .

قال : فجهة كون الفعل حاصلأ بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبأ ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المؤرخ ، الحافظ ، الرحالة ، المحدث ، ثقة الدين ، أبو القاسم ، علي بن الحسن بن هبة الله ، له مصنفات كثيرة ، مولده بدمشق سنة ٤٩٤ هـ ، ووفاته بهاسنة ٥٧١ هـ . انظر : البداية والنهاية ١٢ / ٢٩٤ ، وطبقات الشافعية ٤ / ٢٧٣ .

(٢) تبين كذب المفتري ص ١٤٩ .

(٣) انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٩٧ .

قال الباقلاني في الإنصاف : " ويجب أن يعلم أن العبد له كسب وليس مجبوراً ، بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية ، لأنه تعالى قال : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ يعني من ثواب طاعة ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ يعني من عقاب معصية . . . فأفعال العباد هي كسب لهم وهي خلق الله تعالى ، فما يتصف به الحق لا يتصف به الخلق ، وما يتصف به الخلق لا يتصف به الحق ، وكما لا يقال لله تعالى : إنه مكتسب ، كذلك لا يقال للعبد : إنه خالق " (١) .

ومعنى قول الباقلاني كما يراه الأشعرية: تكون الأفعال التي هي حقيقتها منسوبة إلى الله تعالى من حيث هي حركات ، وإلى العبد من حيث هي عبادة أو معصية ، لأنه الصفة التي باعتبارها جزم العزم المصمم (٢) .

ومعنى ذلك أن قدرة الله تعالى تتعلق بأصل الفعل ، وقدرة العبد تتعلق بوصفه من كونه طاعة أو معصية ، فمتعلق الأمر بتأثير القدرتين مختلف ، كما في مثاله في لطم اليتيم (٣) .

وأما الجويني فقال : " العبد غير مجبور على أفعاله ، بل هو قادر عليها مكتسب لها ، والدليل على إثبات القدرة للعبد أن العاقل يفرق بين أن ترتعد يده ، وبين أن يحركها قصداً ، ومعنى كونه مكتسباً أنه قادر على فعله ، وإن لم تكن قدرته مؤثرة في إيقاع المقدور " (٤) .

(١) الإنصاف ص ٤٣-٤٤ ، وانظر : القضاء والقدر للرازي ص ٣٢ .

(٢) انظر : الروضة البهية لابن عذبة ص ٤٢ .

(٣) انظر : الروضة البهية لابن عذبة ص ٤٢ .

(٤) لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة ص ١٢١ ، تحقيق د/ فوقيه حسين محمود نشر عالم الكتب ط ٣ عام ١٤٠٧ هـ .

وقال في النظامية : " الركن الأول : في قدرة الله وتأثيرها في مقدورها فنقول : قد تقرر عند كل حاظ بعقله ، مرقى عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد : إن الرب سبحانه وتعالى مطالب عباده بأعمالهم في حياتهم ، وداعيهم إليها ، ومشيههم ومعاقبتهم عليها في مآلهم ، وتبين بالنصوص التي لا تتعرض للتأويلات أنه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به ومكنهم من التواصل إلى امتثال الأمر والانكفاف عن مواقع الزجر " (١) .

وقد توسع في توضيح هذا في العقيدة النظامية ، ومن قوله بعد الكلام السابق : " فمن أحاط بذلك كله ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إشارهم واختيارهم واقتدارهم ، فهو مصاب في عقله ، أو مستقر على تقليده ، مصمم على جهله ، ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع ، والتكذيب بما جاء به المرسلون " (٢) .

فهو يرى أن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها ، ويمنع حدوث الفعل بقدرتين كما قال الغزالي ومن وافقه ، فيقول : " . . . ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة ، والقدرة القديمة ، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين ، إذ الواحد لا ينقسم ، فإن وقع بقدرة الله سبحانه استقل بها وسقط أثر القدرة الحادثة ، ويستحيل أن يقع بعضه بقدرة الله عز وجل " (٣) .

---

(١) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ص ٤٢ ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري  
نشر المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ١٤١٢ هـ .

(٢) العقيدة النظامية ص ٤٣-٤٤ . (٣) العقيدة النظامية ص ٤٤-٤٥ .

ثم بين رحمه الله فساد قول أهل الكسب بقوله : " وذلك أن قائلاً لو قال : العبد مكتسب ، وأثر قدرته الاكتساب ، والرب تبارك وتعالى مخترع وخالق لما العبد مكتسب ، قيل له : مم الكسب ؟ وما معناه ، وأدبرت الأقسام المقدرة على هذا القائل فلا يجد عنها مهرباً " (١) .

قال ابن القيم : " قلت : الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق ممّا قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما " (٢) .

قلت : ولذلك يشنّع الأشعرية ومن وافقهم على الجويني ، وينسبونه إلى المعتزلة من أجل هذا ، بل وعلى الحسن البصري رحمه الله - ويزعمون أنه ذهب إلى مذهب الجويني (٣) .

وقال الإسفرائيني : حقيقة الخلق من الخالق وقوعه بقدرته من حيث صح انفراده به ، وحقيقة الفعل وقوعه بقدرته ، وحقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفراده به ، ويختص التقدير تعالى بالخلق ، ويشترك القديم والمحدث في الفعل ، ويختص المحدث بالكسب (٤) .

قال ابن القيم معلقاً على هذا القول : " قلت : مراده أن إطلاق لفظ الخلق لا يجوز إلا على الله وحده ، وإطلاق لفظ الكسب يختص بالمحدث ، وإطلاق لفظ الفعل يصح على الرب سبحانه والعبد " (٥) .

---

(١) العقيدة النظامية ص ٤٥ . (٢) شفاء العليل ص ٢٨٥ .

(٣) انظر : الروضة البهية لابن أبي عذبة ص ٤٦ .

(٤) شفاء العليل ص ٢٨٢-٢٨٣ ، وانظر : الروضة البهية لابن عذبة ص ٤٦ .

(٥) شفاء العليل ص ٢٨٣ .

ثم قال الإسفرائيني : " كل فعل يقع على التعاون كان كسباً من المستعين " <sup>(١)</sup> .

وقال ابن القيم معلقاً على هذا أيضاً : " يريد أن الخالق يستقل بالخلق والإيجاد ، والكاسب إنما يقع منه الفعل على جهة المعاونة والمشاركة منه ، ومن غيره لا يمكنه أن يستقل بإيجاد شيء ألبته " <sup>(٢)</sup> .

وقال عبد القاهر البغدادي <sup>(٣)</sup> : " ومن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكسب ، وليس هو معامل ولا مكتسب فهو جبري ، والعدل خارج عن الجبر والقدر ، ومن قال إن العبد مكتسب لعمله ، والله سبحانه خالق لكسبه فهو سني عدلي منزّه عن الجبر والقدر " <sup>(٤)</sup> .

قلتُ : فأين أثر قدرة العبد في كسبه على هذا القول ؟ .

وقال الأمدي : " وما نجده من التفرقة بين الحركة الاضطرارية والاختيارية فهو سبيلنا في إثبات الكسب على من أنكره من الجبرية ، وقال إن القدرة الحادثة لاتعلق لها بالفعل أصلاً ، ولزوم التأثير من وقوع التفرقة هو محل الخلاف ، وموضع الانحراف ، بل التفرقة قد تحصل بمجرد تعلق القدرة بأحدهما دون الآخر ، وإن لم يكن لها تأثير

---

(١) شفاء العليل ص ٢٨٣ .

(٢) شفاء العليل ص ٢٨٣ ، والقضاء والقدر للرازي ص ٣٣ .

(٣) العالم المتفنن ، الإمام الموصلي ، صدر الإسلام ، أبو منصور ، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفرائيني البغدادي المنشأ والولادة ، مات في إسفرايين سنة ٤٢٩ هـ . انظر : الأعلام ٤/٤٨ ، وتبيين كذب المفتري ص ٢٥٣ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ٣٢٨ .

في إيجاده ، وذلك على نحو وقوع التفرقة بين ما تعلق به العلم وبين غيره ، وبين ما تعلقت به الإرادة وبين غيره .

وإذا ذاك فلا يلزم أن يقال : إذا جاز تعلق القدرة الحادثة بالفعل من غير تأثير كما في العلم ونحوه ، جاز تعلقها بغيره من الحوادث كما في العلم ، فإن حاصله يرجع إلى دعوى مجردة في المعقولات ومحض استرسال في اليقينيات ، وهو غير مقبول <sup>(١)</sup> .

وبعضهم يقول بأن أفعال العبد واقعة بالقدرتين قدرة الرب سبحانه وقدرة العبد ، فيكون الفعل الواحد بالقدرتين ومنسوباً إلى قادرين .

ويقولون : " ولا يبقى إلا استبعاد توارد القدرتين على فعل واحد ، وهذا إنما يبعد إذا كان تعلق القدرتين على وجه واحد ، فإن اختلفت القدرتان ، واختلف وجه تعلقهما ، فتوارد التعليقين على شيء واحد غير محال " <sup>(٢)</sup> .

وهذا قول الإمام الغزالي ومن وافقه على ذلك ، وخلاصته أن المؤثر عنده مجموع القدرتين : قدرة الرب تعالى وقدرة العبد <sup>(٣)</sup> .

وقالت طائفة : يجوز وقوع فعل بين فاعلين بنسبتين مختلفتين ، بأحدهما يكون محدثاً وبالأخرى يكون كاسباً .

---

(١) غاية المرام ص ١١٩ .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٥٨-٥٩ .

(٣) انظر : كتاب الأربعين في أصول الدين للغزالي ص ٢٣ ، وشرح الدواني للعقائد العضدية ص ٤٥٠ ، ومشكلة الحرية في الإسلام ، لجميل منيرة ١ / ١١٢ .

وهذا مذهب النجار وضرار بن عمرو ومحمد بن عيسى بن حفص ، والفرق بين هذا المذهب ومذهب الأشعرية من وجهين :

أحدهما : أن صاحب هذا المذهب يقول : العبد فاعل حقيقة وإن لم يكن محدثاً مخترعاً للفعل ، والأشعري يقول: العبد ليس بفاعل وإن نسب إليه الفعل ، إنما الفاعل في الحقيقة هو الله فلا فاعل سواه .

الثاني : أنهم يقولون : الرب هو المحدث والعبد هو الفاعل .

وفرقه قالت : بل أفعال العباد فعل الله على الحقيقة ، وفعل العبد على المجاز ، وهذا أحد قولي الأشعري .

وقالت أخرى : إنها فعل لله على الحقيقة ، وفعل الإنسان على الحقيقة لا على معنى أنه أحدثها بل على معنى أنها كسب له <sup>(١)</sup> .

وقالت طائفة أخرى: مقدور العبد هو عين مقدور الرب بشرط أن يفعل العبد إذا تركه الرب ولم يفعل ، لا على أنه يفعل ، والرب له فاعل لاستحالة خلق بين خالقين ، وهذا بعينه مذهب من يقول بوقوع مفعول بين فاعلين على سبيل " البذل " .

وهذا مذهب كثير من القدريه منهم الشحام <sup>(٢)</sup> وغيره <sup>(٣)</sup> .

فأثر قدرة الإنسان على الفعل كأثر قدرة الرب - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - فإن هذا شرك في الربوبية .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ١٣٠ .

(٢) المفسر ، المعتزلي ، الحاذق بالجدل ، أبو يعقوب يوسف بن عبد الله أخذ عن أبي الهذيل ، وولي الخراج في أيام الواثق ، له كتاب في تفسير القرآن على مذهب المعتزلة ، توفي نحو سنة ٢٨٠ هـ . انظر : لسان الميزان ٦/ ٣٢٥ ، والأعلام ٨/ ٢٣٩ .

(٣) انظر : شفاء العليل ص ١٣٠ .

وهذا كله يدل على أن قول الأشاعرة ومن وافقهم لم يستقر على قول واحد عند علمائهم ، من نشأة القول في هذه المسألة وحتى عهد المتأخرين منهم ، وهذا التباين كاف في فساد هذه النظرية وبعدها عن الصواب .

### أثر قدرة العبد على الفعل عند الأشعرية :

ممّا سبق في المبحث السابق لهذا تتبين لنا مذاهب الأشعرية ومن وافقهم في تأثير قدرة العبد في كسبه فهم قالوا: ليس للعبد قدرة مؤثرة ، ويثبتون شيئاً يسمونه قدرة يجعلون وجوده كعدمه ، وكذلك الكسب الذي يثبتونه .

وفسروا الكسب بأنه ما يحصل في محل القدرة المحدثه مقروناً بها ، ووافقهم على ذلك طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد<sup>(١)</sup> .

فهم وإن كانوا يقولون مع سائر أهل السنة: إن الله خالق أفعال العباد ، إلا أنه يلزمهم أن يقولوا : إن أفعال العباد فعل لله ، إذا كان فعله عندهم مفعوله ، فجعلوا أفعال العباد فعلاً لله ، ولم يقولوا: هي فعلهم إلا على وجه المجاز ، بل قالوا : هي كسبهم<sup>(٢)</sup> .

فيقولون : إن الفعل كسب للعبد لكنه لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : منهاج السنة ١/ ٤٥٩ .

(٢) انظر : منهاج السنة ١/ ٣٥٩ .

(٣) انظر : منهاج السنة ٣/ ١٠٩ .



ومنهم من رأى بطلان قولي القدرية والجبرية ، ومناقضتهما  
للشريعة بل للشرائع والعدل ، والجبلة ، فقالوا : قدرة العبد وإن لم  
تؤثر في وجود الفعل فهي مؤثرة في صفة من صفاته ، وتلك الصفة  
تسمى كسباً ، وهي متعلقة بالأمر والنهي والثواب والعقاب ، فإن  
الحركة هي من طاعته ، والحركة التي من معصيته قد اشتركا في نفس  
الحركة ، وامتازت إحداهما عن الأخرى بالطاعة والمعصية ، فذات  
الحركة ووجودها واقع بقدرة الله وإيجاده ، وكونها طاعة ومعصية واقع  
بقدرة العبد وتأثيره<sup>(١)</sup> .

### والقول الحق في هذا هو أن نقول :

١ - إن لفظ التأثير فيه إجمال واشتراك ، أو هو اسم مشترك قد  
يراد به : الانفراد بالابتداع ، والتوحد بالاختراع ، فإن أريد بتأثير قدرة  
العبد هذه القدرة ، فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولم يقل بذلك أحد  
من أهل السنة والجماعة ، وإنما هذا معزو إلى أهل الضلال من القدرية  
وغيرهم .

وإن أريد بالتأثير : نوع معاونة ، إما في صفة من صفات الفعل ،  
أو في وجه من وجوهه ، فهذا أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات  
الفعل ، لأنه لا فرق بينه وبين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله في  
قليل أو كثير ، في ذرة أو فيل ، فما هو بالنسبة للأول إلا شرك دون  
شرك ، وإن كان من قال ذلك لا يريد إلا الحق .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ١٢٨ .

وإن أريد بالتأثير : أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثه ، بمعنى : أن القدرة المخلوقة سبب أو واسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل بهذه القدرة ؛ كما خلق النبات بالماء ، بل وجميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب ؛ فهذا حق ، لا ريب فيه .

وهذا شأن كل الأسباب والمسببات ، وليس إضافة التأثير بهذا المعنى إلى قدرة العبد شركاً أو شركاً دون شرك فلو كان كذلك للزم القول بأن إثبات جميع الأسباب شرك ، والله سبحانه وتعالى قال عن ذلك ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> فالله هو مخرج الثمرات ، والماء سبب وأداة لإخراجها .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِلِ هُمْ قَوْمٍ يَعْدِلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالله أنبت الحدائق ، والماء سبب أو أداة للإنبات .

وقال سبحانه : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فالله هو المعذب والأيدي أسباب وآلات ، وأوساط وأدوات في إيصال العذاب إلى مستحقه .

(١) سورة الأعراف : ٥٧ .

(٢) سورة النمل : ٦٠ .

(٣) سورة التوبة : ١٤ .

فإطلاق القول بإثبات التأثير أو نفيه -دون الاستفصال وبيان معنى التأثير - فيه جهل واعتقاد ضلال سببه من جهة اشتراك الأسماء<sup>(١)</sup> .

٢ - خلق الله عز وجل أعمال الأبدان بأعمال القلوب ، فيكون أحد الكسبيين مؤثراً في الآخر بهذا الاعتبار ، ويكون ذلك الكسب المؤثر من جملة القدرة المعتبرة في الكسب الثاني ، لأن القدرة هنا ليست إلا عبارة عما يكون الفعل به لا محالة ، من قصد وإرادة وسلامة الأعضاء والقوى المخلوقة في الجوارح وغير ذلك ، ولذلك وجب أن تكون مقارنة للفعل وامتنع تقديمها عليه بالزمان<sup>(٢)</sup> .

وليس المقصود هنا القدرة التي هي مناط الأمر والنهي ، فليس الحديث عنها من موضوعنا .

٣ - أن الله خلق الأسباب ومسبباتها ، وجعل خلق البعض شرطاً وسبباً في خلق غيره ، وهو مع ذلك غني عن الاشتراط والتسبب ونظم بعضها ببعض لكن لحكمة تتعلق بالأسباب وتعود إليها .

ولنأخذ مثلاً يوضح هذا - ولله المثل الأعلى - : الإنسان إذا كتب بالقلم ، أو ضرب بالعصا ، أو نجر بالآلة - كالقدوم مثلاً - ، فهل يكون القلم والعصا والقدوم شريكاً للإنسان ، أو تضاف إليه من نفس الفعل وصفته ؟ ، أم هل يصلح أن يلغى أثرها ويجعل وجودها كعدمها ؟ أم يقال : بها فعل ، وبها صنع ؟ .

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٨ / ٣٨٩ ، ٣٩٢ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨ / ٣٩٠ .

الصحيح الأخير ، فهي أسباب للفعل وليست من نفس الفعل ،  
فالقدرة المحدثه المخلوقة لها تأثير من حيث هي سبب ، وليس لها تأثير  
من حيث الابتداء والاختراع<sup>(١)</sup> .

### أدلة الأشعرية في نظرية الكسب :

أدلة الأشعرية على الكسب هي أدلة الجبرية في إثبات الجبر ،  
فالجبرية يستدلون بها على أن الله هو الخالق لأفعال العباد ، وأنه لا  
خالق إلا هو سبحانه ، وأن العبد لا إرادة له ولا قدرة ، وإن كان  
الأشعرية يقولون : له إرادة وقدرة ولكن لا تأثير لها .

وبعضهم يرى أن تأثيرها كتأثير قدرة الله تعالى فيشارك المعتزلة  
في بعض قولهم ، وأضافوا إليها أدلة عقلية غير سليمة في الاستدلال  
على مذهبهم ، وإليك بعض أدلتهم السمعية والعقلية :

### أولاً ، أدلتهم السمعية :

#### ١ - من القرآن الكريم :

- قول الله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(٢)</sup> .

ووجه استدلالهم : أن اكتسابات العباد خلق لله تعالى دونهم  
وكسب لهم دون الله تعالى .

قالوا : لأن الكسب لا يتصور من الله تعالى ؛ لتعلقه بالقدرة  
الحادثة ، ولا يتصور الخلق من المخلوقين ؛ لعدم علمهم بتفاصيل ما  
يصدر منهم ، ولما قام من الدليل أن لا خالق إلا الله<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : فتاوى ابن تيمية ٣٩١ / ٨ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٣) انظر : حز الغلاصم لابن الحاج ص ٨٨ ، والروضة البهية لابن عذبة ص ٤٦ .

قال البغدادي : " أجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول ، والعلم والفكر ، وما يجري مجرى هذه الأعراض التي ذكرناها ، وعلى أنه لا يصح منه اكتساب الألوان والطعوم والروائح ، والإدراكات " (١) .

- ومنها قوله سبحانه : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ (٢) .

قالوا : فأخبر أنه خلقهم مؤمنين وكفاراً (٣) .

- وقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (٤) .

قالوا : فأخبر أن أعمالهم مخلوقة لله تعالى (٥) .

- وقوله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٦) .

قالوا : نفى أن يكون خالق غيره ، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق ، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة لكان الله سبحانه خالق بعض الأشياء دون جميعها ، وهذا خلاف الآية .

(١) الفرق بين الفرق ص ٣٢٨ .

(٢) سورة التغابن : ٢ .

(٣) انظر : حز الغلاصم ص ١١٨ .

(٤) سورة الصافات : ٩٦ .

(٥) انظر : الاعتقاد للبيهقي ٢ / ١٤٢ .

(٦) سورة الرعد : ١٦ .

ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان ، فلو كان الله خالق الأعيان ،  
والناسُ خالقي الأفعال لكان خلق الناس أكثر من خلقه ، ولكانوا أتم  
قوة منه وأولى بصفة المدح من ربهم سبحانه <sup>(١)</sup> .

ومنها : قول الله تعالى : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قالوا : فدخل الأعيان والأفعال من الخير والشر <sup>(٣)</sup> .

وقول الله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ  
بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴾ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ  
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

قالوا : فبين أنه خلق ألوانها كما خلق ذواتها <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قالوا : فأبان أنه خلق اللغات والخطاب ، وجعل وجود ذلك  
دلالة عليه سبحانه ، وإنما يدل عليه سبحانه فعله ، كما أن فعل غيره  
يدل على فاعله <sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : الاعتقاد للبيهقي ١٤٢ / ٢ .

(٢) سورة غافر : ٦٢ .

(٣) انظر : الاعتقاد للبيهقي ١٤٢ / ٢ .

(٤) سورة فاطر : ٢٧ - ٢٨ .

(٥) انظر : حز الغلاصم ص ١١٨ .

(٦) سورة الروم : ٢٢ .

(٧) انظر : حز الغلاصم ص ١١٨ .

ومنها ، قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي ۖ ﴾ (٢٦) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ۖ ﴿ (١) .

قالوا : فكما كان مميتاً محيياً بأن خلق الموت والحياة كان مضحكاً مبكياً ، بأن خلق الضحك والبكاء ، وقد يضحك الكافر مسروراً بقتل المسلمين ، وهو منه كفر ، وقد يبكي حزناً بظهور المسلمين وهو منه كفر ، فثبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة عن خلقه وإحداثه إياها (٢) .

وقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ۖ ﴾ (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۖ ﴾ (٤) .

قالوا : فسلب عنهم فعل القتل والرمي والزرع مع مباشرتهم إياه ، وأثبت فعلها لنفسه ليدل بذلك على أن المعنى المؤثر في وجودها بعد عدمها هو إيجادها ، وخلقها ، وإنما وجدت من عباده مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أحدثها خالقنا عز وجل على ما أراد فهي من الله سبحانه خلق على معنى أنه هو الذي اخترعها بقدرته القديمة وهي من عباده كسب ، على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التي هي أكسابهم .

---

(١) سورة النجم : ٤٣-٤٤ .

(٢) انظر : الاعتقاد للبيهقي ١٤٣ / ٢ .

(٣) سورة الأنفال : ١٧ . (٤) سورة الواقعة : ٦٤ .

ووقوع هذه الأفعال أو بعضها على وجوه تخالف قصد مكتسبها يدل على مُوقع أوقعها على ما أراد غير مكتسبها وهو ربنا خالقنا وخالق أفعالنا لا شريك له في شيء من خلقه<sup>(١)</sup> .

وقول الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ۖ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ (١٠) ﴾ .

قالوا : فأخبر أن تيسير الأعمال إنما هو به<sup>(٣)</sup> .

وقول الله تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۖ (٨) ﴾ .

قالوا : فبين أن الفجور والتقوى بإلهامه للفاجر والتقي<sup>(٥)</sup> .

ومنها : ﴿ وَأَسْرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٢) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ۖ (١٣) ﴾ .

قالوا : فأخبر أن قولهم وسرهم وجههم خلقه ، وهو بجميع ذلك عليم<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : الاعتقاد للبيهقي ٢ / ١٤٤ .

(٢) سورة الليل : ٥ - ١٠ .

(٣) انظر : حز الغلاصم ص ١١٧ .

(٤) سورة الشمس : ٧ .

(٥) انظر : حز الغلاصم ص ١١٧ .

(٦) سورة الملك : ١٣ - ١٤ .

(٧) انظر : الاعتقاد للبيهقي ٢ / ١٤٢ .



وقالوا : وظاهر هذا أنه خلق الأسرار والجهر اللذين يكتسبان بالقلب ، وأنه عليم بهما ، وكيف لا يعلم وهو خلقهما ، فدل أن الخلق يقتضي علم الخالق بالخلق من كل الوجوه ، ولأن الدلالة قد قامت أن كل مقدور فالله قادر عليه لقيام الدلالة على أن القدرة من صفات ذاته كالعلم ، فوجب أن يقدر كل مقدور ، كما يعلم كل معلوم ، وإذا كان كذلك فوجب أن يكون إذا وجد وهو مقدور أن يكون مراداً له ؛ أن يكون فعله ، كما إذا وجد مقدور الإنسان مراداً له لم يكن فعله<sup>(١)</sup> .

### مناقشة أدلتهم من القرآن :

ولاشك في أن الآيات السابقة وغيرها ممّا في كتاب الله تعالى ، دالة على إثبات الخلق لله تعالى دون المخلوقين ، وإثبات الكسب للعبد ، وأنه لا يجوز إطلاقه على الله ، وأنه سبحانه الخالق للعبد ولعمله ، وأن كل شيء سوى الله مخلوق .

وهذا متفق عليه من أهل السنة والجماعة لا يخالف فيه إلا جاهل بمعنى هذه الآيات الكريمات .

أمّا قولهم : إن خلق الله للغات والخطاب وغير ذلك دليل على الله ، وإنّما يدل عليه سبحانه فعله ، كما أن فعل غيره يدل على فاعله .

---

(١) انظر : شعب الإيمان للبيهقي ١ / ٢١٠ .

فالأصح أن خلق الله تعالى ، وفعله سبحانه ؛ ليل عليه ، وكذلك فعل المخلوق المحدث دليل على الله ، لأنه سبحانه خلق المخلوق وفعله وكما قيل :

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد<sup>(١)</sup>

فكل موجود في العالم يدل على خالقه وبارئه سبحانه .

وأما قولهم : " فسلب عنهم فعل القتل والرمي والزرع مع مباشرتهم إياه . . . " إلخ .

فهذا جبر ، إذ كيف تكون مباشرتهم للأعمال دون تأثير فيها ؟ هذا غير معقول .

وقولهم : " فبين الفجور والتقوى بإلهام للفاجر والتقي " .

ففيه إجمالٌ توضيحه ما ذكره المفسرون لهذه الآية وما ذكر في السنة المطهرة :

قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : " يقول : بين الخير والشر " ، وفي رواية عنه : " . . علمها الطاعة والمعصية " <sup>(٢)</sup> .

وعن مجاهد : " . . . عرفها " <sup>(٣)</sup> ، وعن قتادة : " فبين لها فجورها وتقواها " <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : مسائل الجاهلية للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص ٤٩ ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سنة ١٣٩٦ هـ ، وبيان تلبيس الجهمية ٢ / ٤٧٩ .

(٢) تفسير الطبري ٣٠ / ٢١٠ .

(٣) تفسير الطبري ٣٠ / ٢١٠ .

(٤) تفسير الطبري ٣٠ / ٢١٠ .

وفي الصحيح : عن أبي الأسود الدثلي قال : قال لي عمران بن حصين : " أرأيت ما يعمل الناس اليوم ، ويكدون فيه ، أشيء قضى عليهم ، ومضى عليهم من قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون ممّا أتاهم به نبيهم ﷺ ، وأكدت عليهم الحجة ؟ .

قلتُ : بل شيء قضى عليهم ، قال : فهل يكون ذلك ظلماً ؟ قال : ففزعته منه فزعاً شديداً ، قال : قلت له : ليس شيء إلا وهو خلقه ، ومُلكُ يده ، ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال : سددك الله ، إنّما سألتك لأحرز عقلك ؛ إن رجلاً من مزينة ، أو جهينة ، أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أرأيت ما يعمل الناس فيه ويتكادحون ، أشيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق ، أم شيء ممّا يستقبلون ممّا أتاهم به نبيهم ﷺ ، وأكدته به عليهم الحجة ؟ قال : " بل شيء قد قضى عليهم " قال : ففيم يُعمل ؟ قال : " من كان الله خلقه لإحدى المتزلتين يهيئه لها ، وتصديق ذلك في كتاب الله تعالى : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

أمّا معنى قوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ فهو : كيف يخفى عليه سبحانه خلقه الذي خلق ؟ قال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية

---

(١) سورة الأنبياء : ٢٣ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر ، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه . . . حديث (٢٦٥٠) ٤/٢٠٤١-٢٠٤٢ ، والإمام أحمد في المسند ٤/٤٣٨ بلفظ مختصر ، والطبري في تفسيره ٣٠/٣١١ ، وابن حبان في صحيحه ١٤/٦١ .

"أي ألا يعلم الخالق؟ وقيل : معناه ألا يعلم الله مخلوقه؟ والأول أولى ، لقوله : ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ أمّا قولهم : كما إذا وجد مقدور الإنسان مراداً له لم يكن فعله " (١) .

فهذا فيه سلب لقدرة العبد ، ومشاركة للجبرية في قولهم ؛ لأنهم أثبتوا له قدرة لا تأثير لها في مقدورها كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، مع أن بعضهم أثبتوا لها تأثيراً كتأثير قدرة الله تعالى .

### أدلتهم من السنة والأثر :

١ - حديث أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الخير وقدرته فطوبى لمن خلقت له للخير ، وخلقت الخير له ، وأجريت الخير على يديه ، أنا الله لا إله إلا أنا خلقت الشر وقدرته فويل لمن خلقت الشر له ، وخلقت له للشر ، وأجريت الشر على يديه " (٢) .

٢ - وحديث : ففيم العمل يا رسول الله ؟ فقال : أمّا من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة ، وأمّا من كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة " (٣) .

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٩٧ .

(٢) أورده البيهقي في الاعتقاد ٢/ ١٤٥ ، وذكره الألباني بنحوه في ضعيف الجامع الصغير ١/ ١٦١٩ .

(٣) أخرجه بنحو الإمام البخاري في مواضع منها كتاب الجائز ، باب موعظة المحدث عند القبر وعود أصحابه حوله . . ، ومسلم في كتاب القدر ، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ٤/ ٢٠٣٩ ، والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند منها ١/ ٢٩ ، وغيرهم .

قالوا : فدل أنه في حال كسبه ميسر ، وتيسيره قدرته ، ولأن المسلمين يقولون : إنه لا يستطيع الخير إلا بالله ، وهو قبل كونه ليس بخير ، فدل على أن استطاعتكم تكون معه .

ولأن الاستطاعة سبب للفعل يوجد بوجودها ويعدم بعدمها ، فجرت مع الكسب مجرى العلة مع المعلول ، فلا يصح تقدم الاستطاعة على الكسب<sup>(١)</sup> .

٣ - وقوله ﷺ : " رفع الكتاب وجف القلم وأمور تقضى في كتاب قد خلا " <sup>(٢)</sup> .

قالوا : فأخبر أن القضاء جارٍ بحسب ما كتب في الكتاب الأول قبل خلق الخلق<sup>(٣)</sup> .

٤ - وقوله ﷺ : " إن الله خالق كل صانع وصنعتة " <sup>(٤)</sup> .

قالوا : فنص على أنه خالق الصنعة ، كما أنه خالق الصانع<sup>(٥)</sup> .

**ومن أدلة أهل الكسب :**

**أقوال علي رضي الله عنه :**

١ - أنه اجتمع بنفر من أصحابه فقالوا له : يا أمير المؤمنين إن هذا

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي ١/ ٢١٣ .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣/ ٦٧ ، وقام الرازي في الفوائد ٢/ ١٨٤ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ١٩١ : " رواه الطبراني وفيه ليث بن أبي سليم وهو لين الحديث ، وبقي رجاله ثقات " .

(٣) انظر : حز الغلاصم ٢/ ١١٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٦٠ . (٥) انظر : حز الغلاصم ص ١١٨ .

يقول إن أفعاله تكون بمشيئته ، فقال له علي عليه السلام :  
أخبرني هل ملكك الله شيئاً فأنت تملكه أم لا ؟ فقال: نعم ، ملكني  
صلاتي وصيامي وحجبي وجهادي وعتق رقيقتي ، وطلاق نسائي ،  
فقال علي عليه السلام شيئاً مع الله تملكه ؟ أم شيئاً دون الله تملكه ؟  
قال : إني لا أسمع ، فقال عليه السلام: إني متكلم بلسان عربي  
مبين ، إن زعمت أنك تملكه مع الله ، فقد جعلت مع الله مالكاً ،  
وإن زعمت أنك تملكه من دون الله فقد جعلت من دون الله مالكاً .

وفي رواية قال عليّ عليه السلام: وأيّها قلت أخذتُ الذي فيه  
عينك ، فبهت وانقطع .

٢ - وسأل علياً بعض أصحابه فقال : يا أمير المؤمنين أرايت أفعالنا  
هي خلق الله أم لنا ؟ فقال: الله خلقها وأنت تعملها ، لاتسأل عن  
هذا أحداً غيري .

قال ابن الحاج القفطي : " قال الفقيه أبو القاسم - يعني  
القشيري - : كل ذلك ورد عنه عليه السلام بالأسانيد الصحاح والأقوال  
الواضحة تأمل قوله : " الله خلقها وأنت تعملها " أخبرك أن الله  
خالقها وأنه خالق كل شيء ، ولا خالق سواه . . " (١) .

وجه استدلالهم بقول علي : " الله خلقها . . . " .

قالوا : فنص على خلق الله تعالى للأعمال وعلى نسبتها إلى  
العبد بأنها عمله من حيث الاكتساب ، وكانت نسبة العمل إلى العبد

---

(١) حز الغلاصم ص ١١٩ .

على حد نسبة اللون الموجود فيه والشبع والري والصحة والسقم ،  
والموت والحياة له .

وكما يقال : لونه وشبعه وريه وصحته وسقمه كذلك يقال : عمله

والفرق بين هذه وتلك بالإضافة إلى العبد أن الله خلق في العبد  
صفة متعلقة بحركاته وسكناته وصلاته واجتهاده واكتسابه ، ولم يجعل  
لتلك الصفة تعلقاً بلونه وحياته وموته ، وشبعه وريه ، وهي الصفة  
التي يفرق بها الإنسان حساً بين كونه قاطعاً للمسافة سحباً وجذباً ودفعاً  
وزجاً وبين قطعه لها اختياراً وإيثاراً ، وبحسب المشيئة<sup>(١)</sup> .

وقد حاول القفطي توضيح ذلك أكثر وبعبارة أخرى لاتخرج عن  
هذا المعنى أيضاً<sup>(٢)</sup> .

الجواب عن أدلتهم من السنة والأثر :

استدلّواهم بالأحاديث السابقة على أن الله خالق العبد وفعله ،  
وأن ما يجري من أعمال العبد إنّما هو بحسب ما قدره الله في اللوح  
المحفوظ ، هذا لا إشكال فيه .

وكذلك استدلالهم بقول علي بن أبي طالب - لو صح عنه - إن  
الله خلق أعمال العباد وهم الفاعلون لها ، أيضاً لا إشكال فيه .

ولكن سلبهم لأثر قدرة العبد ، وقولهم : إن القدرة بمعنى  
التيسير ، وإن الاستطاعة سبب لا أثر له ، وإنها لاتكون قبل الفعل ،

---

(١) انظر : حز الغلاصم ص ١٢٠ .

(٢) انظر : حز الغلاصم ص ١١٤ .

كل هذا معناه أن العبد مسير أو مجبور على فعله وليس لقدرته وإرادته ومشيئته واختياره أثر في فعله ، وهذا قول المجبرة الذين خالفوا به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وصحابته ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة ، كما سيأتي في مناقشة في أدلتهم العقلية .

أمّا ما نسبوه لعلي رضي الله عنه: " الله خلقها وأنت تعملها " وإن كان معناه صحيحاً ، فلم أجده في كتب السنة المشهورة ، ولو كان نقله صحيحاً لنقله أهل السنن والصحاح المهتمين بأقوال صحابة رسول الله ﷺ .

وأمّا قولهم : إن علياً قال لما قال له نفر من أصحابه: " يا أمير المؤمنين : إن هذا يقول : إن أفعاله تكون بمشيئته " . . . قال : " إن زعمت أنك تملكه مع الله ، فقد جعلت مع الله مالكاً ، وإن زعمت أنك تملكه من دون الله ، فقد جعلت من دون الله مالكاً " .

فقد يكون الجواب عليهم لا لهم ، فمن قال: إنه يملكه مع الله ، فقد أشرك بالله تعالى ، فهو كمن جعل المقدور بين قدرتين من الأشعرية كما في قول الغزالي ومن وافقه ، وهذا باطل .

فإن قدرة الخلق لله وحده ، وقدرة العبد على الفعل لا على الخلق وذلك بإرادة العبد ومشيئته التي هي تحت مشيئة الله وإرادته .

وكذلك من زعم أنه يملكه من دون الله ، فإن هذا مثل من قال: إن العبد يخلق فعله بقدرته استقلالاً ، وهذا أكثر بطلاناً من السابق .

ولا يمكن أن يكون لا هذا ولا هذا ، فإن العبد ليس شريكاً لله



في شيء ؛ لأن المعطي له هو الله ، وعلى الثاني: فالعبد ملك لله وما ملكه العبد .

أمّا أن العبد يملك شيئاً فهو يملك ما ملكه الله إياه وهو وملكه ملك لله كما سبق .

مع أن هذا الأثر لم أجده أصلاً ، ولعله ممّا وضعه الرافضة على عليّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - والله أعلم .

### ثانياً : أدلتهم العقلية :

ومن أدلتهم العقلية : قولهم : إن الشرع رتب على العبد مطالبات بأفعاله التي هي اكتسابه أمراً وزجراً وندباً ، ولم يرتب هذه المطالبات في القسم الآخر ، والذي هو ملازم له لا بمحاولة منه ، ثمّ أجرى العادة وطرد السنة أنه متى حاول الفعل الذي هو اكتسابه واختاره ، أعطاه القدرة وخلق معها الفعل الذي حاوله ، ومتى أثر الترك ، وفعل الضد فعل له ذلك على حسب اختياره ، العادة جارية وسنة مطردة ، وأجرى التكليف والأمر والنهي على هذا النحو ولأجله حسن الامتنان بقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾<sup>(١)</sup> ، وأجرى التكليف كذلك<sup>(٢)</sup> .

### إجابتهم على استدلال أهل السنة :

قال البيهقي : " وأمّا ما روي في حديث دعاء الاستفتاح : " الخير

(١) سورة البقرة ٢٨٦ : .

(٢) انظر : حز الغلاصم ص ١٢٠ .

في يديك ، والشر ليس إليك <sup>(١)</sup> فإنّما معناه الإرشاد إلى استعمال الأدب في الشاء على الله عزوجل والمدح له بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها ، ولم يقصد به إدخال شيء في قدرته ونفي ضده عنه <sup>(٢)</sup> .

ويفسرون هذا الحديث بقولهم : " معناه الشر لا يتقرب به إليك " <sup>(٣)</sup> .

ومن أدلتهم أيضاً قولهم : إنه كيفما تصرف في خلقه فلا ينسب إليه ظلم ، لأنه تصرف في ملكه بما يشاء كيف شاء ، فالظلم لا يتصور منه <sup>(٤)</sup> .

وقالوا : إن تعلق قدرة العبد بالمقدور كتعلق سائر الصفات به ، وإن تعلقها به لا يقتضي إنشاء المقدور وإبداعه ولا إبداع وصف فيه كما أن العلم يتعلق بالمعلوم ، ولا يقتضي حدوث معنى فيه ، وهذه الإرادة تتعلق بالمراد ، ولا تؤثر في إبداعه ، ولا إبداع معنى فيه ، وهذه الرؤية تتعلق بالمرئي فلا تحدّثه الرؤية ، ولا تحدّث معنى فيه ، ولا تؤثر فيه ،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل ٥٣٥/١ ، وابن خزيمة في صحيحه ٢٣٦/١ ، وابن حبان في صحيحه ٧٢/٥ ، وأحمد في المسند ١٠٢/١ ، وأبو يعلى في مسنده ٤٣٣/١ ، والحاكم في المستدرک ٥١٦/١ ، والنسائي في الكبرى ٣١٣/١ ، وفي المجتبى كتاب الافتتاح ، باب نوع آخر من الذكر ، والترمذي في كتاب الدعوات باب ٣٢ (٤٨٥ / ٥) وغيرهم .

(٢) الاعتقاد للبيهقي ١٤٥ / ٢ .

(٣) الاعتقاد للبيهقي ١٤٦ / ٢ .

(٤) انظر : حز الغلاصم ص ١١٩ .

وهذا السمع يتعلق بالمسموع ولا يؤثر فيه ولا في وصف له ، فيقال: هذا معلوم لفلان ، ومراد له ، ومسموع ، فكذلك يقال: هذا مقدور لفلان لتعلق قدرته به لا غير ، وهو تعلق اقتران لا تعلق إحداث ، وهذه أوصاف كلها معقولة كما ترى من غير أن تقتضي إحداث المقدور ، ولا إحداث وصف فيه ، غير أن القدرة تعلقها بالمقدور مخالفة للعلم والإرادة والإدراك ، كما أن العلم مخالف في تعلقه للإدراك والإرادة والقدرة<sup>(١)</sup> .

وقالوا : إن الكسب لا يتصور من الله تعالى ، لتعلقه بالقدرة الخارقة ولا يتصور الخلق من المخلوقين لعدم علمهم بتفاصيل ما يصدر منهم<sup>(٢)</sup> .

وقالوا : جهل المختار من العباد للفعل بتفاصيل إرادته ومراداته ولا بد من معرفة المريد بمراده ليتحقق اختيار له ، ولا يصح أن يكون خالقاً بالاختيار<sup>(٣)</sup> .

وبلفظ آخر : " لو كان العبد موجداً لأفعاله ، لكان عالماً بتفاصيلها ، واللازم باطل "<sup>(٤)</sup> .

وقالوا : إنا لو لم نقل بالكسب لزم أحد الأمرين :

---

(١) انظر : حز الغلاصم ص ١١٦ ، والقضاء والقدر للرازي ص ٩٢ .

(٢) انظر : حز الغلاصم ص ٨٨ .

(٣) انظر : حز الغلاصم ص ١١٧ .

(٤) الإنسان مسير أم مخير ص ٢١ ، والقضاء والقدر للرازي ص ٨٢ .

إمّا الميل إلى الاعتزال ، وإمّا القول بالجبر ، وكلاهما باطل ، بيان  
الملازمة :

إن صدور الفعل لا يخلو إمّا أن يكون بقدرة العبد وإرادته أو لا .  
وعلى الأول يلزم الاعتزال ، وعلى الثاني يلزم الجبر ، والصراط  
المستقيم هو التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط ، وهو القول بأن  
الأفعال مخلوقة لله مكتسبة للعبد<sup>(١)</sup> .

فكما لا تنسب الأفعال إلى العبد من جهة الإيجاد والخلق ، كذلك  
لا تنسب إلى الله تعالى من جهة الكسب ، قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ  
خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

فنسب الخلق إلى ذاته ، وقال تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا  
اَكْتَسَبَتْ ﴾<sup>(٣)</sup> أثبت الكسب للعبد<sup>(٤)</sup> .

قال الباقلاني : " الإنسان يحس من نفسه تفرقة ضرورية بين  
حركتي : الضرورية والاختيارية ، كحركة المرتعش ، وحركة المختار ،  
والتفرقة لم ترجع إلى نفس الحركتين ، من حيث الحركة ، لأنهما  
حركتان متمثلتان ، بل إلى زائد على كونهما حركة ، وهو كون  
إحدهما مقدورة مرادة ، وكون الثانية غير مقدورة ولا مرادة .

---

(١) الروضة البهية لابن أبي عذبة ص ٤٤ .

(٢) سورة الصافات : ٩٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٤) انظر : الروضة البهية ص ٤٤ .

ثمّ لم يخل الأمر من أحد حالين: إمّا أن يقال : تعلقت القدرة بأحدهما تعلق العلم من غير تأثير أصلاً ، فيؤدى ذلك إلى نفي التفرقة فإن نفي التأثير كنفي التعلق فيما يرجع إلى ذاتي الحركتين ، والإنسان لا يجد التفرقة فيهما ، وبينهما ، إلّا في أمر زائد على وجودهما وأحوال وجودهما .

وإمّا أن يقال : تعلقت القدرة بأحدها تعلق تأثير ، لم يخل الحال من أحد أمرين :

إمّا أن يرجع التأثير إلى الوجود والحدوث ، وإمّا أن يرجع إلى صفة من صفات الوجود ، والأول باطل بما ذكرناه أنه لو أثر في الوجود ، لأثر في كل موجود ، فتعين أنه يرجع التأثير إلى صفة أخرى ، وهي حال زائدة على الوجود <sup>(١)</sup> .

وممّا استدل به الماتريدية زيادة عن الأشعرية من الأدلة العقلية : أن حكمّة الله تقتضي ألا يكون ثواب إلّا وللعبد اختيار فيما يستحق عليه الثواب ، ولا عقاب بالأولى إلّا فيما يكون للعبد اختيار فيه ، وهذا مقتضى العدالة <sup>(٢)</sup> .

وأما استدلال الغزالي على إثبات مقدور بين قادرين فحاصله : " أن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معاً ، ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقاً على من أوجد الشيء بقدرته

---

(١) نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٧٣ ، وانظر : القضاء والقدر للمحمود ص ٣٤٣ .

(٢) انظر : التوحيد للماتريدي ص ٢٥٦ ، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ١ / ٢٠٤-٢٠٥ ، والقضاء والقدر للمحمود ص ٣٤٥ .

وكانت القدرة والمقدور جميعاً بقدرة الله تعالى ، سمي خالقاً ومخترعاً ، ولم يكن المقدور مخترعاً بقدرة العبد ، وإن كان معه ، فلم يسم خالقاً ولا مخترعاً ، ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف ، فطلب له اسم الكسب تيمناً بكتاب الله تعالى " (١) .

وله مناقشات عقلية في كتابه ( الاقتصاد في الاعتقاد ) ليس المقام مقام سردها ، لأنه يغني عنها ما ذكرنا .

### مناقشة أدلة الأشعرية ومن وافقهم :

أدلة الأشعرية ومن وافقهم من الماتريدية وغيرهم النقلية والعقلية تدل على أن الله سبحانه وتعالى خالق أفعال العباد ، ولكنها لا تدل على أن العباد غير فاعلين لأفعالهم ، بل أفعال العباد مخلوقة لله سبحانه مفعولة لهم .

وما أحدثوه من الكسب للعبد ، فهو ممّا لاحقيقة له ، فهم أثبتوا للعبد قدرة لا تأثير لها في مقدورها ، ولا في صفة من صفاتها ، وهذه مخالفة صريحة لنصوص الكتاب والسنة والبراهين العقلية السليمة .

بل إن بعض الأشعرية والماتريدية قد رد على بعض ، وبعضهم تبين له خطأ ما صاروا إليه في هذه المسألة فرجع إلى الحق مذهب أهل السنة والجماعة ، كإمامهم الأشعري رحمه الله .

وهذه بعض الردود التي أرى أنه لا بد من ذكرها في مناقشة الأشعرية ومن وافقهم :

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٦٠ .

١ - أمّا قول من قال : قدرة العبد وإن لم تؤثر في وجود الفعل فهي مؤثرة في صفة من صفاته ، وتلك الصفة تسمى كسباً ، وهي متعلق الأمر والنهي والثواب والعقاب ، فإن الحركة التي هي من طاعته ، والحركة التي هي من معصيته قد اشتركا في نفس الحركة ، وامتازت إحداهما على الأخرى بالطاعة والمعصية فذات الحركة ووجودها واقع بقدرة الله ، وإيجادها وكونها طاعة ومعصية واقعة بقدرة العبد وتأثيره .

فالجواب : أنه وإن كان أقرب للصواب فالقائل به لم يوف حقه ، فإن كونها طاعة ومعصية هو موافقة الأمر ومخالفته ، فهذه الموافقة والمخالفة إمّا أن تكون فعلاً للعبد يتعلق بقدرته واختياره ، وإن كان لم يكن للعبد اختيار ولا فعل ، ولا كسب البتة .

ولما رأى قوم فساد هذا ، ولم يستوحش هؤلاء من القول بوقوع مفعول بين فاعلين ، ولا مقدور بين قادرين ؛ قالوا: كما يمتنع وقوع معلوم بين عالمين ومراد بين مريدين ، ومحسوب بين محبوبيين ومكروه بين مكروهين ، قالوا: ونحن نشاهد قادرين مستقلين كل منهما يُمكنه أن يستقل بالفعل يقع بينهما مفعول واحد يشتركان في فعله والتأثير فيه .

قالوا : وليس معكم ما يبطل هذا إلّا قولكم : إن إضافته إلى أحدهما على سبيل الاستقلال يمنع إضافته إلى الآخر وإضافته إليهما ، وفي هذه الحجة إجمال لا بد له من تفصيل : فيجوز وقوع مفعول بين فاعلين لا يستقل أحدهما به كالمعاونين على الأمر لا يقدر عليه أحدهما

وحده ، ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين يشتركان فيه كل منهما يستقل به على سبيل البدل وهذا ظاهر أيضاً .

ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين يشتركان فيه ، وكل منهما يقدر عليه حال الانفراد كمحمول يحمله اثنان كل منهما يُمكنه أن يستقل بحمله وحده .

وكل هذه الأقسام ممكنة بل واقعة .

بقي قسم واحد وهو مفعول بين فاعلين كل منهما فعله على سبيل الاستقلال ، فهذا محال ، فإن استقلال كل منهما بفعله ينفي فعل الآخر له ، فاستقلالهما ينفي اشتراكهما .

وأكثر الطوائف يقر بوقوع مقدور بين قادرين وإن اختلفوا في كيفية وقوعه .

٢ - أن هذا القول إذا كان على ظاهره فهو فاسد ؛ لأن كسب العبد هو نفس فعله وصنعه ، فكيف يقال: إن الكسب يؤثر في الفعل ؟ أو هل يكون الشيء مؤثراً في نفسه ؟

وتحقيق الكلام أن يقال : فعل العبد : خلق لله عز وجل وكسب للعبد ، إلا أن يراد أن أفعال بدنه تحصل بكسبه أي بقصده وتأخيه ، فكأنه قال أفعاله الظاهرة لا تحصل بأفعاله الباطنة<sup>(١)</sup> .

٣ - إن هذا الكسب الذي أثبتته غير معقول ، وجمهور أهل الإثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة ، وله قدرة محدثة واختيار ، وقدرته

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨ / ٣٨٨ .



مؤثرة في مقدورها ، كما تؤثر القوى والطبائع ، وغير ذلك من الشروط والأسباب<sup>(١)</sup> .

٤ - أن قولهم : " معلومٌ بالاضطرارِ الفرقُ بين حركة المختار وحركة المرتعش " كلام صحيح ، لكنه حجة عليهم لا لهم ؛ فإن هذا الفرق يمتنع أن يعود إلى كون أحدهما مراداً للآخر ، إذ يُمكن الإنسان أن يريد فعل غيره ، فرجع الفرق إلى أن للعبد على أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر ، والفعل هو الكسب ، فلا يعقل شيئان في المحل أحدهما فعل والآخر كسب<sup>(٢)</sup> .

لأنه يلزم منه أن للعبد قدرة يحصل بها الفعل دون الكسب ، وهذا غير صحيح ، ففعل الإنسان كسبه وكسبه هو فعله ، كما سبق بيانه في النصوص الشرعية والبراهين العقلية .

٥ - قول الأشعرية ومن وافقهم في مسألة الكسب يميل إلى الجبر من حيث إنهم يقولون : إن أفعال العباد هي فعل الله وكسب لهم .  
وبقولهم : إن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ، ولا في صفة من صفاتها .

وفي قولهم : إن الفعل خلق من الله إبداعاً وإحداثاً ، وكسب من العبد لوقوعه مقارناً كقدرته .

وقولهم : إن العبد ليس محدثاً لأفعاله ، ولا موجداً لها .

---

(١) انظر : منهاج السنة ٣/ ١٠٩ .

(٢) انظر : منهاج السنة ٣/ ٢١٠ ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/ ٤٦٧ .

فالفرق بين قولهم وقول الجبرية: أنهم يقولون : إن للعبد قدرة  
حادثه ، والجبرية يقولون : لا يثبت للعبد قدرة .

لكن الأشعرية يقولون : إن قدرة العبد لا أثر لها في الفعل وبهذا  
يعلم أن نتيجة القولين واحدة<sup>(١)</sup> .

فقد شاركوا الجبرية في قولهم : إن العبد مجبور على فعله ، لكن  
نازعوهم لفظياً فقط .

فأنت إذا تأملت قولهم وجدت أنه قول الجبرية .

فإذا زعموا أن العبد كاسب وليس بفاعل حقيقة ، وجعلوا الكسب  
مقدوراً للعبد ، وأثبتوا له قدرة لا تأثير لها في المقدور ، فإن هذا يؤول  
إلى الجبر لا محالة<sup>(٢)</sup> .

فالإنسان له إرادة وله قدرة على الفعل ، ثم ينسب فعله إلى الله  
سبحانه وتعالى .

إذن فالإنسان مجبور على هذه الإرادة والقدرة ، وقد انتفت عنه  
التكاليف من الله تعالى<sup>(٣)</sup> .

وهذا غير صحيح .

٦ - أن وجود قدرة العبد عندهم كعدمها ، وكذلك الكسب ؛ لأن  
قولهم : إن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة ، وجعلهم الكسب مقدوراً

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ١١٨/٨ .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢٨/١٣ ، ومنهاج السنة ٣٩٨/١ .

(٣) انظر : الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة ص ٥٠ ، الهيئة المصرية للكتاب .

عليه للعبد ، وإثباتهم له قدرة لا تأثير لها في المقدور ؛ متناقض غير معقول .

لأن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها ، ولم تكن قدرة ، بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه<sup>(١)</sup> .

٧- أن كلام الذين جعلوا العبد كاسباً غير فاعل من الأشعرية وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، متناقض .

ولهذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاماً معقولاً ، بل تارة يقولون: هو المقدور بالقدرة الحادثة ، وتارة يقولون : ما قام بمحل القدرة ، أو بمحل القدرة الحادثة ، وإذا قيل لهم : ما القدرة الحادثة ؟

قالوا : ما قامت بمحل الكسب ، ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور<sup>(٢)</sup> .

ولهذا قال كثير من العقلاء : إن هذا من محالات الكلام ، وإنه شقيق أحوال أبي هاشم ، وطفرة النظام ، والمعنى القائم بالنفس الذي يسميه القائلون به كلاماً ، وكل هذا غير معقول ولا متصور<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٤٦٧/٨ ، ومنهاج السنة ٣٩٨/١ .

(٢) انظر : منهاج السنة ٢٠٩/٣ ، والنبات ص ١٠٤ ، ١٤٣ .

(٣) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٣-٢٨٤ .

٨- أن حقيقة قولهم هي : قول جَهِم وأتباعه : إن العبد لا قدرة له ، ولا فعل ولا كسب ، والله عندهم فاعل فعل العبد ، وفعله هو نفس مفعوله ، فصار الرب عندهم فاعلاً لكل ما يوجد من أفعال العباد ، ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح ، وأن يتصف بها على قولهم : إنه يوصف بالصفات العقلية القائمة بغيره<sup>(١)</sup> .

لأن كسب العبد هو فعله ، وصنعه ، فكيف يضاف إلى الله ما يفعله العبد من الأفعال الحسنة كالصلاة والصوم والحج وغيرها ، فضلاً عن القبائح من زنى ولواط ، وسرقة ، وكفر ، وغير ذلك ، مع أن فعل العبد وكسبه بإرادته ومشيئته تحت مشيئة الله وإرادته الكونية الخلقية القدرية ، ولا تنسب أفعال العبد إلى الله إلا من هذا الباب ، باب المشيئة القدرية ، والإرادة الكونية .

٩- أن العبد ليس بفاعل على قولكم أنتم والجبرية ، فهو مسلوب الإرادة والقدرة عندكم .

لأنه إذا لم يكن الإنسان فاعل أفعاله على الحقيقة فكيف يكون الله هو فاعلها ، ولو كان سبحانه هو فاعلها لعادت أحكامها عليه واشتقت له منها أسماء ، على القول بأن أسماء الله تشتق من أفعاله ، وذلك ممتنع في حق الله .

ثم إنه يلزم من قولهم : أن تكون أفعال العبد أفعالاً لا فاعل لها ، لأن العبد ليس بفاعل عندهم على الحقيقة ، ولو كان الرب فاعلاً لها

---

(١) انظر : النبوات ص ١٠٤ .

لاشتقت له منها أسماء وعاد حكمها عليه<sup>(١)</sup> ، وهذا باطل .

١٠- أن أهل الكسب من الأشعرية ومن وافقهم ؛ لا يمكنهم أن يحتجوا على بطلان قول القدرية في أن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه وليس له قدرة على ذلك .

لأنهم لم يثبتوا للعبد قدرة فاعلة ، أولها أثر في الفعل ، وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : " وهؤلاء لا يمكنهم أن يحتجوا على بطلان قول القدرية بأن رجحان فاعلية العبد على تاركيته لا بد لها من مرجح كما يفعل ذلك الرازي وطائفة من الجبرية ، ولهذا لم يذكر الأشعري وقدماء أصحابه هذه الحجة " <sup>(٢)</sup> .

فقولهم : " ليس للعبد قدرة مؤثرة " .

يجاب عنه : أن الأشعرية مثل الرازي وأتباعه إذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر أبطلوا هذا الأصل عندهم وبينوا أن الفعل يجب وجوده عند وجود المرجح التام ، وأنه يمتنع فعله بدون المرجح التام ، وقالوا : إن القادر المختار لا يرجح أحد مقدوريه على الآخر إلا بالمرجح التام .

وإذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم ، وإثبات الفاعل المختار ، وإبطال قولهم بالموجب بالذات ، سلكوا مسلك المعتزلة والجهمية في القول بأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٠ .

(٢) منهاج السنة ١/ ٣٩٨ . (٣) انظر : منهاج السنة ١/ ٣٩٨ .

١١- أنه يجب الوقوف عند ألفاظ القرآن الكريم كلام رب العالمين وسنة سيد المرسلين الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .  
وهما مملوءان من نسبة الأفعال إلى العبد باسمها العام وأسمائها الخاصة .

فالعام كقوله تعالى : ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ تَكْسِبُونَ ﴾ ، ﴿ تَفْعَلُونَ ﴾ .

وأما الأسماء الخاصة فيدل عليها مثل قول الله تعالى : ﴿ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ و ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ و ﴿ يَخَافُونَ ﴾ و ﴿ يَتُوبُونَ ﴾ و ﴿ يُجَاهِدُونَ ﴾ ونحوها .

أمّا لفظ الإحداث فلم يأت في السمع إلا في الذم كما في قول النبي ﷺ : " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " <sup>(١)</sup> وقوله ﷺ : " وكل محدثة بدعة . . . " <sup>(٢)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام : " من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله . . . " <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ، ومسلم في كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٣/١٣٤٣) ، وابن حبان في صحيحه ٢٠٨/١ ، وغيرهم .

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، في كتاب الجمعة ، باب صفة خطبة النبي ﷺ . . . (٣/١٤٣) ، والنسائي في الكبرى في كيف الخطبة ، وفي الغضب عند الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ، وفي المجتبى في كتاب صلاة العيدين ، باب الإنصات للخطبة ، وابن ماجه في المقدمة ، باب اجتناب البدع والجدل ، وضعفه الألباني رحمه الله في سنن ابن ماجه .

(٣) أخرجه البخاري في أبواب فضائل المدينة ، باب حرم المدينة ، وفي مواضع أخرى من صحيحه ، ومسلم في كتاب الحج ، باب فضل المدينة . . . وبيان تحريمها . . . (٢/٩٩٦-٩٩٧) ، وفي مواضع أخرى من صحيحه .

فهذا ليس بمعنى الفعل والكسب ، ولا يمنع إطلاقه على فعل الخير مع التقييد ، كما قال بعض السلف: " إذا أحدث الله لك نعمة فأحدث لها شكراً ، وإذا أحدثت ذنباً فأحدث له توبة ، ومنه قوله: " هل أحدثت توبة " " وأحدث للذنوب استغفاراً " ولا يلزم من ذلك إطلاق اسم المحدث عليه ، والإحداث على فعله " (١) .

١٢ - الله يفعل ما يريد ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (٢) ، والعبد يفعل ما يريد : ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ (٣) .

ولكن فعل العبد وإرادته تحت إرادة الله ومشئته ، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (٤) .

ثم إن الله كما يقال : فاعل غير منفعل .

أما العبد فهو فاعل منفعل ، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه (٥) .

قال الله تعالى عن فعل العبد : ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ (٥٩) وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿ (٦) .

(١) شفاء العليل ص ١٣١ .

(٢) سورة البروج : ١٦ .

(٣) سورة النمل : ٨٨ .

(٤) آخر سورة التكوين .

(٥) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٠ .

(٦) سورة النجم : ٥٩-٦٠ .

فهو فاعل كما في الآية ، ولكنه منفعل حال فاعليته ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، فالله هو المضحك المبكي أي خالق الضحك والبكاء في الإنسان ، والإنسان هو الضاحك الباكي .

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالعبد ناطق لكنه في نفس الوقت منطوق كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فالمنطق هو الله خالق النطق في العبد ، والناطق بالإنطاق هو العبد ، وعلى هذا فالإنطاق فعل الله الذي لايجوز تعطيله ، والنطق فعل العبد الذي لايمكن إنكاره .

فكون العبد ينطق هو أمر حقيقي لا مجاز فيه بوجه <sup>(٤)</sup> .

فأفعال العبد له على الحقيقة ، وهي مفعولة لله على الحقيقة والفعل غير المفعول .

فالعبد يفعل حقيقة ، والله خالقه وخالق ما فعل به الفعل من القدرة والإرادة ، وخالق فاعليته كما سبق .

١٣ - قدرة العبد مخلوقة لله ، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة -

المخلوقة - واقع بها قطعاً ، لكن يضاف إلى الله تقديره وأخلاقاً ، فما

---

(١) سورة النجم : ٤٣ .

(٢) سورة الذاريات : ٢٣ .

(٣) سورة فصلت : ٢١ .

(٤) انظر : شفاء العليل ص ٣٠٠ ، ٣٠٧ .



وقع بالخلق خلق ، فوقع في ملك الله ما أراد وشاء سبحانه فما شاء  
كان وما لم يشأ لم يكن .

فالله خلق القدرة في العبد ، وقدر سبحانه ما يكون من العبد من  
الفاعل بقدرته المحدثه ، وأحاط بذلك علماً ، وهياً أسباب الفعل ،  
وأراد من العبد أن يفعل دون أن يعلم العبد تفاصيل القدر .

فنسب الفعل إلى العبد ، وأضيف إلى الرب مشيئة وعلماً وقضاء  
وخلقاً ، لأن العبد مأمور قدراً وشرعاً ، بالفعل ، وقضاء فعله وتقدير  
خلقه لله تعالى .

فهو خلق الله وفعل العبد .

١٤- أن العبد إما أن يكون مستبداً ، أو خارجاً عن كونه مطالباً  
بالشرائع ؛ وهذا فيه إبطال للشرائع ، أو شريكاً لله في إيجاد الفعل  
الواحد .

وهذه الأقسام الثلاثة باطلة ، ولا ينجي من ذلك ذكر اسم الكسب  
المحض أو التلقب به من غير تحصيل معنى ، لأن من قال به وقال بأن  
أثر قدرة العبد الاكتساب ، والرب سبحانه خالق لما العبد مكتسب له ،  
يُقال له : فما الكسب وما معناه ؟ وأدبرت الأقسام الثلاثة المتقدمة عليه  
فلا يجد عنها مهرباً<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٦ .

١٥- أنه لا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة ، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين ، إذ الواحد لا ينقسم ، فإن وقع بقدرة الله استقل بها وأسقط أثر القدرة الحادثة ، ويستحيل أن يقع بعضه بقدرة الله تعالى ، فإن الفعل الواحد لا بعض له <sup>(١)</sup> .

١٦- إذا لم يكن لقدرة العبد تأثير في الفعل ، فهذا القول يؤدي إلى تكليف ما لا يطاق ، وهو باطل .

١٧- من قال : إنه لا أثر لقدرة العبد في فعله ، فقد قطع طلبات الشرائع ، وكذب بما جاء به الرسل ، فالله سبحانه وتعالى قد طلب من العبد فعل الحلال والقيام بالفرض ، ونهاه عن الحرام وأمره باجتناب المناهي <sup>(٢)</sup> .

ولم يطالب الله عباده إلا بما هم ممكنون من عمله ، كما في سبب نزول قول الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ففي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لما نزلت على رسول الله ﷺ : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٦ .

(٢) انظر : شفاء العليل ص ٢٨٥ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٦ .

قَدِيرٌ»<sup>(١)</sup> ، قال : فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ، فأتوا رسول الله ﷺ ، ثُمَّ بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله ، كلفنا من الأعمال ما نطبق : الصلاة ، والصيام ، والجهاد ، والصدقة ، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطبقها قال رسول الله ﷺ : " أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتاب من قبلكم : سمعنا وعصينا ، بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ، قالوا : سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ، فلما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم فأنزل الله في إثرها : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فأنزل الله عز وجل : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ قال : نعم ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ قال : نعم ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان الفعل من الله وليس من العبد فإن الإنسان هنا يكون مجبوراً على أفعاله ، وأنه يفعل مجازاً لا حقيقة ، وعلى هذا لا يحاسب

(١) سورة البقرة : ٢٨٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٥ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق ١/١١٥ ، وابن حبان في صحيحه ١/٣٥٠ ، وأحمد في المسند ٢/٤١٢ ، والطبراني في الدعاء ، باب الدعاء بقوارع القرآن ص ٥٥ ، وغيرهم .

أو يثاب على فعل غيره ، وبهذا وأمثاله يتعطل الشرع وتكذب الرسل<sup>(١)</sup> .

١٨- وعن قولهم : القدرة توجد مع الفعل لا قبله ولا تبقى بعده .

نقول : ما فائدة وجود القدرة ومصاحبتها للفعل ؟ هذا إنكار لاختيار العبد ، وتعطيل للقدرة عن التأثير ، وهذا يؤدي إلى إنكار أن يكون الإنسان قادراً على الفعل ، فيكون مجبوراً على كل أفعاله ليس له فعل ينسب إليه<sup>(٢)</sup> .

١٩- وأما قول من يقول : الفعل يضاف إلى قدرة الله سبحانه على وجه الاستقلال بالتأثير ، ويضاف إلى قدرة العبد لكنها غير مستقلة ، فإذا انضمت قدرة الله إلى قدرة العبد صارت قدرة العبد مؤثرة على سبيل الاستقلال بتوسط إعانة قدرة الله ، وجعل قدرة العبد مؤثرة .

فهذا القول لم يسلم من الخطأ ، لأن فيه أن قدرة العبد مستقلة بإعانة قدرة الله له ، فيكون الأمر فيه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، لكن قدرة أحدهما وتأثيره مستندة إلى قدرة الآخر وتأثيره .

وقد يريد هؤلاء - والله أعلم - أن قدرة الرب سبحانه مستقلة بالتأثير في إيجاد الفعل ، وهذا قول بعض العلماء .

---

(١) انظر : الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة ص ٥٦ .

(٢) انظر : الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة ص ٥٤ .

وهذا يلزم منه أن تكون قدرة العبد مستقلة بالتأثير في إيجاد المقدور ، مع أن الحق أن قدرة العبد سبب ، أو بعض السبب من حصول المسبب ، والسبب لا يستقل بحصول المسبب ولا يوجهه .  
وليس في الوجود ما يوجب حصول المقضي والمقدور إلا إرادة الله ومشيئته وحده .

فأصحاب هذا القول زعموا أن الله تعالى أعطى العبد قدرة وإرادة وفوض إليه بهما الفعل والترك حسبما ما يريد ، فيفعل ويترك بقدرته وإرادته اللتين فوض إليه الفعل والترك بهما<sup>(١)</sup> .

٢٠- وبالجملة : العبد له قدرة وإرادة وفعل ، وهو فاعل حقيقة ، والله خالق ذلك كله ؛ كما هو خالق كل شيء ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة .

قال الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا ۖ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقال عنه : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقال سبحانه : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ۖ ﴾<sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر : شفاء العليل ص ١٢٩-١٣٠ .

(٢) سورة التوبة : ١٢٨ .

(٣) سورة إبراهيم : ٢٤ .

(٥) سورة الأنبياء : ٧٣ .

(٤) سورة السجدة : ٢٤ .

فأخبر أن الله يجعل المسلم مسلماً ، والمقيم للصلاة مقيماً لها ،  
والإمام الهادي إماماً هادياً .

وقال عن المسيح عليه السلام : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي  
بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ (٣١) وَبِرَأْيِ بَوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلَنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿ (١) .

فبين أن الله هو الذي جعله برأ بوالدته ولم يجعله جباراً شقيماً .

وهذا صريح القول الحق ؛ قول أهل السنة والجماعة في أن الله  
خالق أفعال العباد ، وأن أفعالهم منسوبة إلى الله خلقاً ، وإليهم فعلاً  
واكتساباً .

\* \* \* \* \*

---

(١) سورة مريم : ٣١ .

## نتائج البحث :

ممّا توصلت إليه في هذا البحث عدة أمور أذكرها على سبيل الإيجاز في النقاط التالية :

١ - أن كسب العبد هو فعله ، وهو عمل القلب واللسان والجوارح ، وما يحصل عليه العبد من أجر وثواب أو جزاء وعقاب ، أو مال من تجارة أو زراعة ، أو ما يحصل عليه من خير أو شر . والكسب والاكْتساب فيما يأخذ العبد لنفسه أو لغيره من صالح أو سيء .

٢ - أن كسب العبد وفعله خَلَقَ الله تعالى وليس خلقاً للعبد ؛ فيعمل العبد بإرادته وقدرته التي خلقها الله فيه .

٣ - أن العبد فاعل حقيقةً ، وله قدرة واستطاعة لها تأثير في فعله لفظاً ومعنى ، وتأثيرها من تأثير السبب في المسبب كما أن له اختياراً وإرادة ومشئته تحت إرادة الله ومشئته .

٤ - أن هناك فروقاً بين الخلق والكسب منها :

(أ) أن الخلق بمعنى الإبداع والبرء والإنشاء ، ويأتي أيضاً بمعنى التقدير والتصوير ، أمّا الكسب ففيه تكلف وتخلق واكتساب .

(ب) أن الخلق لا يطلق إلّا على الله تعالى ، ولا يطلق على العبد إلّا مقيداً ، أمّا الكسب فلا يطلق إلّا على المخلوق ولا يضاف إلى الله إلّا إضافة مخلوق إلى خالقه ، فهو من خصائص العبد في الفعل ، ومن مخلوقات الله تعالى في الإنشاء والإبداع والبرء .

(ج) أن الكسب ينظر فيه إلى تأثيره في محله ، ولو لم يكن له

عليه قدرة ، فكل محل تأثر عن شيء مؤثراً وملائماً . .  
صح وصفه بالاكتساب .

٥ - الأشعرية قالوا : إن الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة  
الحادثة والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة .

أو الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه والخلق هو الفعل  
الخارج عن محل القدرة عليه .

أو فعل القادر القديم خلق ، وفعل القادر المحدث كسب .  
أو هو مقدور القادرين .

وهذا كله لا حقيقة له ، ثم إنه على الأول جبر وعلى الأخير  
شرك في الربوبية .

٦ - إن الألفاظ التي على وزن فاعل ومفعول عند الإطلاق على الله  
وعلى العبد على أربعة أنواع :

الأول : لا يطلق إلا على الله تعالى مثل : الباري والبدیع  
ونحوهما .

الثاني : لا يطلق إلا على العبد مثل : الكاسب والمكتسب .

الثالث : وقع إطلاقه على الرب وعلى العبد ، مثل : صانع ،  
ومؤثر ، وموجد ، ومنشيء ، وفاعل ، وعامل ، ونحوها .

الرابع : ما استعمل مطلقاً عند الإطلاق على الرب ، واستعمل  
بالتقييد عند الإطلاق على العبد ، مثل : الخالق والمصور  
ونحوهما .

٧ - أن أصل القول بالكسب من الأشعرية هو بسبب خلاف المتكلمين



فيما يتعلق بالعبد هل له إرادة ومشينة أو لا ؟ .

وهل له قدرة أو لا ؟ .

وهل هو فاعل لفعله حقيقة أو لا ؟ .

فلما غلا بعضهم في الإثبات وصل إلى أن العبد يخلق فعل نفسه استقلالاً .

ومن غلا في النفي وصل إلى أن العبد مجبور على فعله .

وبين القولين ظهر القول بأن العبد ينسب إليه الفعل وهو غير فاعل حقيقة ، ولاتأثير لقدرته وإرادته .

ثم اختلف أصحاب هذا القول فتباينت أقوالهم كما سبق .

٨ - كانت في البحث مناقشات للأشعرية في نظرية الكسب سواء لأدلتهم السمعية أو العقلية تبين بها خطوهم وغموض ما ذهبوا إليه ومخالفته للغة العربية والقرآن الكريم والسنة النبوية والبراهين العقلية وأقوال أهل السنة والجماعة .

وقد تحقق من خلال هذه المناقشات أن الله سبحانه هو خالق كل شيء ، وأن العبد قد أعطاه الله قدرة وإرادة هو بها فاعل حقيقة ، يثاب على طاعته ويعاقب على معصيته وفعله منسوب إليه لفظاً ومعنى وكسباً واكتساباً ، وإلى الله كوناً وقدرأ وخلقاً ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

فيعمل العبد باختياره وإرادته ومشيته تحت إرادة الله ومشيته .

والله الهادي إلى سواء السبيل . .

---

(١) سورة الصافات : ٩٦ .

## قائمة المراجع والمصادر:

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨ م
- ٣ - الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما: لضياء الدين المقدسي ط الأولى ١٤١٢ هـ ، مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة دراسة وتحقيق: د . عبد الملك بن دهيش .
- ٤ - الأربعون في أصول الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق : محمد مصطفى أبو العلاء مكتبة الجندي بمصر ، ١٣٩٠ هـ .
- ٥ - أصول الدين : لعبد القاهر البغدادي ، دار الكتب العلمية بيروت .
- ٦ - الاعتقاد : لأبي بكر البيهقي ، تحقيق : أحمد عصام الكاتب ، ط الأولى ١٤٠١ هـ ، دار الآفاق الجديدة بيروت .
- ٧ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : لمحمد بن عمر الرازي ، تحقيق علي سامي النشار ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- ٨ - الأعلام : لخير الدين الزركلي ، ط الخامسة ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠ م .
- ٩ - الأغاني : لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الكتب بيروت .
- ١٠ - الاقتصاد في الاعتقاد : للإمام الغزالي ، ط الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- ١١- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: ليحيى العمراني ،  
دراسة وتحقيق : د . سعود الخلف ، ط الأولى ، ١٤١٩ هـ .
- ١٢- الإنسان مخير أم مسير ؟ : للدكتور فؤاد العقلي ، ط الأولى ،  
١٩٨٠ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ١٣- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر  
ابن الطيب الباقلاني ، تحقيق وتعليق : محمد زاهد الكوثري ، ط  
الثانية ١٣٨٢ هـ ، مؤسسة الخانجي ، مطبعة السنة المحمدية .
- ١٤- بحر الكلام في علم التوحيد : لأبي المعين النسفي ، بدون تاريخ .
- ١٥- البداية والنهاية : لأبي الفداء الحافظ ابن كثير ، نشر مكتبة الرياض  
الحديثة ، ومكتبة المعارف ببيروت .
- ١٦- بيان تلبيس الجهمية : لابن تيمية ، تحقيق : محمد بن عبدالرحمن  
القاسم ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ١٣٩٢ هـ .
- ١٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي  
الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ببيروت .
- ١٨- تاريخ المذاهب الإسلامية : لمحمد أبي زهرة ، دار الفكر بالقاهرة ،  
١٩٧٦ م ، مطبعة دار السعادة .
- ١٩- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعري: لعلي بن الحسن ابن  
عساكر ، دار الكتاب العربي ببيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٠- التدمرية : لابن تيمية ، تحقيق : د. محمد السعوي ، ط الأولى ،  
١٤٠٥ هـ .

- ٢١- التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، نشر دار الكتاب العربي بيروت .
- ٢٢- تفسير القرآن العظيم : لأبي الفداء الحافظ ابن كثير ، دار الفكر بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- ٢٣- تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني ، دار صادر بيروت .
- ٢٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ط الثالثة ، البابي الحلبي بمصر ، ١٣٨٨ هـ .
- ٢٥- الجامع الصحيح المختصر : لمحمد بن إسماعيل البخاري ، المكتبة السلفية ومطبعتها بالقاهرة .
- ٢٦- الجامع الصحيح " سنن الترمذي " : لمحمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة ، نشر المكتبة الإسلامية .
- ٢٧- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام : لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، تحقيق : د. محمد بن علي الهاشمي ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١ هـ .
- ٢٨- جمهرة أنساب العرب : لابن حزم ، دار المعارف ، ١٣٨٢ هـ .
- ٢٩- حز الغلاصم في إفحام المخاصم : لشيث بن إبراهيم بن حيدر ابن الحاج القفطي ، تحقيق : عبدالله عمر البارودي ، ط الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- ٣٠- خلق أفعال العباد : لمحمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : د. عبدالرحمن عميرة ١٣٩٨ هـ ، دار المعارف بالرياض .
- مجلة جامعة الإمام (العدد ٢٤) ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ - ٣٢٧ -

- ٣١- درء تعارض العقل والنقل : لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم  
نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٣٩٩ هـ .
- ٣٢- الدعاء : لسليمان أبي القاسم الطبراني ، تحقيق : مصطفى عبد القادر  
عطا ، ط الأولى ، ١٤١٣ هـ .
- ٣٣- ديوان الأعشى : دار صادر بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٤- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت : تقديم وفهرسة د . حنا  
نصر الحتمي ، نشر دار الكتاب العربي بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٥- رسائل العدل والتوحيد : لمجموعة من المعتزلة ، اختارها وقدم لها :  
سيف الدين الكاتب ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٣٦- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية : لابن عذبة ، تحقيق : د  
عبدالرحمن عميرة ، عالم الكتب بيروت .
- ٣٧- سنن أبي داود : للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق :  
محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر بيروت .
- ٣٨- سنن أبي داود : للحافظ سليمان بن الأشعث ، تحقيق : عزت  
الدعاس ، دار الحديث بحمص .
- ٣٩- سنن ابن ماجه : للحافظ أبي عبدالله محمد بن زيد ابن ماجه ، دار  
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٤٠- السنن الكبرى : لأحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : د . عبدالغفار  
البنداري ، سيد كسروي ، ط الأولى ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية  
بيروت .

- ٤١- السنن " المجتبى " : للنسائي أيضاً ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، ط الثانية ١٤٠٦ هـ ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب .
- ٤٢- سير أعلام النبلاء : لشمس الدين محمد الذهبي ، تحقيق الأرنؤوط نشر مؤسسة الرسالة .
- ٤٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي ، دار الآفاق الجديدة بيروت .
- ٤٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : لهبة الله اللالكائي ، تحقيق د . أحمد بن سعد الغامدي .
- ٤٥- شرح الأصول الخمسة : لعبدالجبار الهمداني ، تحقيق : د . عبدالكريم عثمان ، وتعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، مكتبة وهبة بمصر ١٣٨٤ هـ ، ومكتبة النهضة ، طبعة أولى ١٩٦٥ م .
- ٤٦- شرح العقيدة الأصفهانية : لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تحقيق إبراهيم سعيدي ، مكتبة الرشد بالرياض ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٧- شرح العقائد العضدية : لجلال الدين الدواني ، ط الأولى ١٣١٧ هـ .
- ٤٨- شرح العقائد النسفية : للتفتازاني ، طبعة عام ١٣٢٦ هـ ، مكتبة المثنى ببغداد .
- ٤٩- شرح الفقه الأكبر : للملا علي القاري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٥٠- شرح المواقف للزنجاني " الموقف الخامس " : تحقيق الدكتور أحمد المهدي ، نشر مكتبة الأزهر ١٣٩٦ هـ .

- ٥١- شعر لبديدين جاهليته وإسلامه : للدكتور زكريا عبدالرحمن صيام ، مطابع دار الشعب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ .
- ٥٢- شعب الإيمان : لأبي بكر البيهقي ، تحقيق : محمد السعيد زغلول ، ط الأولى ، ١٤١٠ هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت .
- ٥٣- شفاء العليل : لابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد بدر الدين ، أبو فراس الحلبي ، دار الفكر بيروت ، ١٣٩٨ هـ ، وأيضاً تحقيق د/ السيد محمد السيد ، وسعيد محمود ، دار الحديث بالقاهرة .
- ٥٤- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج : تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- ٥٥- صحيح ابن حبان بترتيب بن بلبانة لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، ط الثانية ١٤١٤ هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٥٦- صحيح ابن خزيمة : تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي بيروت ، ١٣٩٠ هـ .
- ٥٧- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة لابن القيم ، تحقيق : د . علي الدخيل الله ، ط الثالثة ١٤١٨ هـ ، دار العاصمة بالرياض .
- ٥٨- ضعيف الجامع الصغير: لمحمد ناصر الدين الألباني ، ط الثانية ، المكتب الإسلامي بيروت ، ١٤٠٨ هـ .
- ٥٩- طبقات الشافعية الكبرى : لتاج الدين السبكي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٦٠- طريق الهجرتين وباب السعادتين : لابن قيم الجوزية ، تحقيق: عمر ابن محمود أبو عمر ، ط الثالثة ١٤١٤ هـ ، نشر دين ابن القيم بالدمام .
- ٣٣٠ - مجلة جامعة الإمام (العدد ٣٤) ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ

- ٦١- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية: لإمام الحرمين الجويني، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، نشر المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة .
- ٦٢- غاية المرام في علم الكلام: لعلي بن أبي علي الأمدي، تحقيق : حسن محمود عبداللطيف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٣٩١ هـ .
- ٦٣- الفرق بين الفرق : لعبدالقاهر البغدادي ، دار المعرفة ببيروت .
- ٦٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم ، نشر مكتبة الخانجي ، وكذا تحقيق د/ محمد إبراهيم نصر ، ود/ عبدالرحمن عميرة ، مكتبة عكاظ .
- ٦٥- الفلسفة الخلقية عند الأشاعرة: لمجدي محمد رياض ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٦٦- فوات الوفيات : لمحمد بن شاکر الکنی، تحقيق د/ إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت .
- ٦٧- القاموس المحيط : لمجد الدين الفيروزآبادي ، دار الفكر للجميع .
- ٦٨- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة: للدكتور عبدالرحمن المحمود ، دار الوطن بالرياض ، ط الثانية ١٤١٨ هـ .
- ٦٩- القضاء والقدر: لفخر الدين الرازي ، ضبطه وصححه : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ببيروت ، ط الثانية ، ١٤١٤ هـ .
- ٧٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى الرومي القسطنطيني ، دار الكتاب العلمية ١٤١٣ هـ .



- ٧١- لسان العرب : لأبي الفضل ابن منظور ، دار صادر بيروت .
- ٧٢- لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة: للجويني ، تحقيق: محمد زاهد الكوثري ، عالم الكتب ١٤٠٧ هـ .
- ٧٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي مؤسسة المعارف بيروت .
- ٧٤- مجموع فتاوى ابن تيمية: جمع عبدالرحمن القاسم ، ط رئاسة الحرمين .
- ٧٥- مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي ، دار الفكر بيروت .
- ٧٦- مسائل الجاهليّة : للشيخ محمد بن عبدالوهاب ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، سنة ١٣٩٦ هـ .
- ٧٧- المستدرك على الصحيحين : للإمام الحافظ الحاكم النيسابوري ، ويذيله : التلخيص للإمام الذهبي ، توزيع مكتبة المعارف بالرياض .
- ٧٨- مسند أبي يعلى : أحمد بن علي الموصلي ، تحقيق : حسين سليم أسد ، الأولى ، ١٤٠٤ هـ ، نشر دار المأمون للتراث بدمشق .
- ٧٩- مسند أبي عوانة : دار المعرفة بيروت .
- ٨٠- مسند الإمام أحمد : المكتب الإسلامي للطباعة ، نشر دار الفكر بيروت .
- ٨١- مشكلة الحرية في الإسلام: لجميل منيحة ، تقديم وإشراف ، د. فريد جبر ، ط الأولى ، ١٩٧٤ م ، دار الكتاب اللبناني .
- ٨٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : لأحمد الفيومي ، توزيع دار الباز بمكة المكرمة .

- ٨٣- المعتمد في أصول الدين : لابن أبي يعلى الفراء ، ط الأولى ، المطبعة الكاثوليكية بيروت .
- ٨٤- المعجم الصغير : لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي السلفي ، ط الثانية ١٤٠٧ هـ ، إدارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد .
- ٨٥- المعجم الكبير : لأبي القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي السلفي ، ط الثانية ، ١٤٠٤ هـ ، مكتبة دار الحكم بالموصل .
- ٨٦- المغني في أبواب التوحيد والعدل : للقاضي عبد الجبار الهمداني ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .
- ٨٧- المفردات في غريب القرآن: لحسين الراغب الأصفهاني ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت .
- ٨٨- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق هلموت ريتز ، ط الثالثة ، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٨٩- الملل والنحل : لأبي الفتح الشهرستاني ، دار المعرفة بيروت .
- ٩٠- منهاج السنة النبوية : لابن تيمية ، تحقيق : د . محمد رشاد سالم ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٦ هـ .
- ٩١- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة: لابن تغري بردي ، دار الكتب المصرية بالقاهرة .
- ٩٢- نهاية الإقدام في علم الكلام: لعبد الكريم الشهرستاني ، حرره وصححه ألفرد جيوم .
- ٩٣- النهاية في غريب الأثر : لأبي السعادات ابن الأثير الجزري ، تحقيق : عبد الرحمن الفريوائي ، ط الثانية ١٤٠٦ هـ ، الدار السلفية بالكويت .